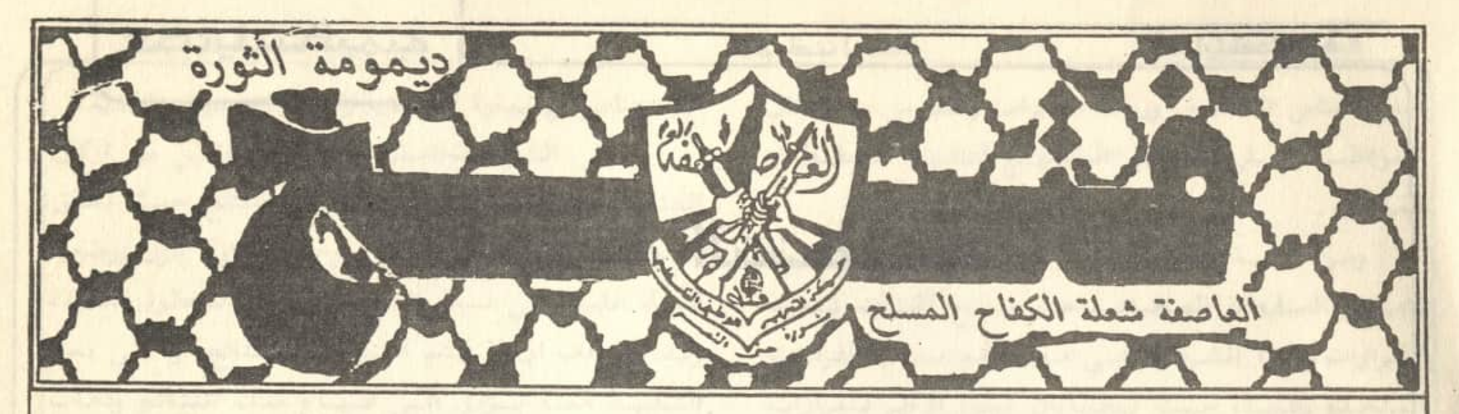


النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ....خاصة بالاعضاء

العدد العاشر السنة السابعة والعشرون مايو (النصف الثاني) ١٩٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

السياسة الأمريكية وغنائم ما بعد الحرب

في اللحظة التي وقف فيها الرئيس الامريكي جورج بوش امام الكونغرس ليعلن انتهاء الحرب في الخليج، بدأت الأطراف المشاركة في الحلف الثلاثيني العدواني على العراق حساب حصتها من الغنائم. وكان بوش قد حدد جدول اعمال مرحلة ما بعد الحرب واولويات التعامل مع القضايا بحيث تصل الغنائم الى مستحقيها في الوقت المناسب. ونظرة سريعة على التسلسل الذي طرح فيه بوش القضايا التي وصفها بانها اربعة تحديات اساسية توحي باولوية اهتمامات الادارة الامريكية. وهي كما يلي:

اولا: الترتيبات الامنية المشتركة في المنطقة.

ثانيا: التحرك للسيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها.

ثالثا: العمل على خلق فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط.

رابعا: التنمية الاقتصادية من اجل السلام والتقدم.

وبالنسبة للتحدي الاول فانه يقصد منطقة الخليج وقد اكد على ذلك بقوله "ليكن واضحا. ان مصالحنا القومية الحيوية انما تعتمد على خليج مستقر وآمن".

وقد حاولت كل من مصر وسوريا لعب دور اقليمي في موضوع امن الخليج، وتم عقد مؤتمر في دمشق شاركت فيه دول مجلس التعاون الخليجي الى جانب كل من مصر وسوريا. واتخذت قرارات من شأنها اعطاء كل من مصر وسوريا دورا هاما في تحقيق امن الخليج عبر تواجد قواتهما المسلحة. ولكن هذه الغنائم التي قام العرب بتوزيعها على انفسهم خروجا على المخطط الامريكي لم تلبث ان تبخرت نتيجة تعارضها مع مصالح امريكا.. وكانت النتيجة ان قامت امريكا واعتمادا على ما طلبته من عملائها في الكويت بالتشبث ببقاء قوات امريكية في المنطقة وبالتعبير عن عدم رغبتهم ببقاء قوات مصرية او سورية.

وهكذا، فانه بالنسبة لموضوع التحدي الاساسي الاول. كانت الغنائم كالتالي: احتلال امريكي "شرعي" للخليج وخفيّ حنين لجيوش مصر وسوريا.

اما بالنسبة للتحدي الثاني وهو المتعلق بالتحرك للسيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها، فقد جاء موضوع متابعته متداخلا مع التحدي الثالث المتعلق بالعمل على خلق فرص جديدة للسلام والاستقرار، ويبدو ان تحركات بيكر وجدت ان سياسة المسارين المتوازيين في موضوع العلاقات الاسرئيلية العربية من جهة والعلاقات الاسرائيلية الفلسطينية من جهة اخرى يمكن ان تشكل في نفس الوقت مسارين لمعالجة قضايا التسلح من جهة وثم قضايا السلام وقرارات ٢٤٢،

التتمة ص٢٢

المتابعة التنظيمية

ان المتابعة التنظيمية هي مبدأ وضرورة من ضرورات ومبادىء العمل التنظيمي، فبدون المتابعة لا يمكن تنفيذ القرارات تنفيذا صحيحا وكاملا ولا يمكن مراقبة التنفيذ ولا يمكن جني الثمار الصحيحة للتنفيذ.

اذن ان من شان المتابعة تحقيق التنفيذ والمراقبة والبناء على التنفيذ او الانطلاق منه باتجاه الخطوة التالية.

وتدل المتابعة التنظيمية على حيوية ونشاط وجدية الأطر او المسؤولين والكوادر، كما انها تدل على وجود البرامج والارادات. فلا يمكن ان تكون هناك ارادات بدون برامج تنعكس فيها ولا يمكن تحقيق البرامج بدون متابعة.

وتقتضي المتابعة دائما توفر آليات التنفيذ والمتابعة في آن واحد، حيث لا يمكن تنفيذ القرارات بدون الآليات القادرة وبدون الديناميكية الفعالة، وعليه فان أول أمر يجب ان يتم توفيره قبل البدء بأية متابعة هو آلية التنفيذ وآلية المتابعة.

ولعل هذه الآلية تقتضي أول ما تقتضي اسناد المسؤوليات للأطر والافراد او اللجان لكي تتكلف بالمهام المحددة وفقا للخطوات المحددة حسب الخطط او البرامج، فمن الواجب لاي برنامج او اية خطة مراد تنفيذهما ان يبلور في خطوات عمل قابلة للتنفيذ، فالبرامج غير المحددة هي برامج عمومية وهلامية في آن واحد، تعبر عن الاماني والرغبات ولا تعكس الارادات او الامكانيات للتنفيذ. اذن يجب ان يتوفر لكل برنامج او خطة جدولة زمنية لخطوات تنفيذية، ونتائج نوعية لكل خطوة، وان يبنى على اساس امكانية التنفيذ، وان تكون هناك آلية التنفيذ.

وبدون هذا لا معنى لأخذ القرارات لأنها تكون مجرد قرارات في الهواء لا تنفذ وتمس مصداقية وهيبة الهيئات او الأطر التي اتخذتها.

ان بناء الهيئات وتربية الكوادر والاعضاء على أساس اعتياد المتابعة والدقة في القيام بها وبمهامها امر في غاية الاهمية، حيث لا ينبغي ان تضيع امكانيات التنفيذ السانحة والمفيدة للبرامج بسبب الكسل او عدم الوضوح او الحيرة في كيفية القيام بالواجبات او اللامبالاة وعدم الجدية.

فكثير من الافراد او الأطر لا تنقصهم الكفاءات النظرية ولكن التمرس في الخبرات والجدية لديهم لا تصل الى الحد الكافي لأن يقوموا بكامل مسؤولياتهم وواجباتهم مما يؤدي الى ضياع المهام والبرامج والفشل في تحمل المسؤوليات.

ومما لا شك فيه انه لا يجوز ان تلقى الأوامر والتعليمات للأفراد والاعضاء ويتركوا وشانهم ذلك ان الكثير منهم سوف يعتاد طي تلك الأوامر والتعليمات في ملفات للنسيان، وانعدام المتابعة يؤمن لهم انعدام المسائلة او المحاسبة، فتضيع المسؤوليات ولا يتم التفريق بين الكفء وغير الكفء او بين المتابع وغير المتابع.

ومن الطبيعي ان التربية على المتابعة وضرورات القيام بالواجبات تعني ايضا انه لا يجوز للأفراد والأعضاء الذين يتلقون التعليمات والأوامر ان لا يأخذونها بمحمل الجدية وضرورات البدء الفوري والعمل لتنفيذها، ولا يجوز ايضا ان تعطى لهم تعليمات لا يعرفون كيف ينفذونها او خارج امكانياتهم للتنفيذ.

وهذا يحتاج دائما الى الانتباه لمبدأ التربية او البناء على أساس المتابعة، وزيادة الخبرات والتمرس من خلال المواظبة على العمل الممنهج لتنفيذ الخطط او القرارات.

ومن ناحية اخرى فقد ذكرنا أن أول شرط من شروط تأمين المتابعة الصحيحة هو وضع آليات تنفيذ القرارات، أما الشرط الثاني فهو عدم نسيان القرارات المتخذه وطيها، حيث يجب ان تعود الاطر للقرارات السابقة وتراجع ماذا تم بشأنها وما الذي تم تنفيذه وما الذي لم يتم تنفيذه ولماذا، بشكل دوري وضمن مواظبة دؤوبة، وعليه على كل اطار وفي كل جلسة من جلساته ان يتلو قراراته السابقة لكي يستثمر ما تم تنفيذه ويراجع ما لم يتم تنفيذه ويعطي التعليمات الجديدة التي تؤمن التنفيذ او يناقش الأسباب المانعة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وهنا عليه ان يكون جريئا وحازما في المحاسبة او ابداء التوجيهات او التدخل المباشر اذا اقتضى الأمر.

اما الشرط الثالث فهو وجوب توفير آلية مراقبة التنفيذ وتوجيهه، حيث ان المراقبة الدائمة للتنفيذ تؤدي الى دفع العمل حيث يصادف الفتور، وبالتالي الحفاظ على وتائره، كما تؤدي الى التدخل في اللحظات المناسبة لتصحيح المسار اذا اقتضى ذلك او معالجة العوائق والمستجدات وهو ما يؤدي الى عدم تراكم العقبات او الى اتخاذ المجريات الخاطئة.

ان من واجب امناء سر الأطر او اللجان التنفيذية والهيئات القيادية ان تقوم بمهمة المراقبة الدائمة واليومية ضمن اعمالها للمتابعة الدؤوبة بحيث لا تنسى القرارات او الواجبات التي كلفت بها ولا تترك الأمر للصدف او للانتظار.

اما الشرط الرابع فهو ضرورة التوجيه والمحاسبة على اخطاء التنفيذ وتقصيراته حتى اذا اقتضى الأمر ضرورة المعاقبة او التنحية عن المسؤوليات او ايجاد الهيئات البديلة والمساعدة فيجب عدم التردد، لأن التردد يفقد الحزم المطلوب ولا ينم عن الجدية او قوة الارادة والقيادة ولا يجب التردد او عدم الحزم في تحديد المسؤولية عن التقصير حتى حيال الأطر العليا او القادة المتنفذين في العمل، لان هذا التردد يلغي الاطر صاحبة الاختصاص ويضعفها ويهمشها ويجعلها مجوفة وشكلية.

ويبقى الشرط الخامس او الركن الخامس من أركان المتابعة التنظيمية وهو ضرورة جني النتائج حيث تحقق الانجاز والاستفادة من الثمار وحصادها اولا بأول ووضعها للبناء عليها في سياق الخطة والانطلاق للخطوة التالية، وقد يصادف ان لا يتم البناء على النتائج او جني ثمار التنفيذ مما يؤدي الى ضياع تلك النتائج وذهاب المجهودات والامكانيات سدى.

ومما لا شك فيه انه لكي يتم تأمين هذه الشروط ولكي يتم تحقيق المتابعة السليمة فان على هذه المتابعة ان تتخذ عبر :

اولا : ديمومة الاجتماعات الدورية وديمومة التئام الأطر في مواعيدها، لان تغييب الاجتماعات يؤدي الى تغييب المتابعة ويؤدي الى ضياع الخطط وبالتالي يتعطل البناء وتتبدد الاجواء الايجابية لتحل محلها اجواء السلبيات وظواهرها.

ان عقد الاجتماعات بانتظام لا يسمح بتراكم السلبيات اما تغييب الاجتماعات فهو يشل فاعلية الأطر ويضعف دورها ويؤدي الى تراكم السلبيات في العمل وفي العلاقات وفي النزعات الخاطئة.

ثانيا : رفع التقارير الدائمة عن العمل ومراحله واين وصل، وعندما تكون هيئات التنفيذ مضطرة لان ترفع تقاريرها عن العمل فهي مضطرة للمتابعة تلقائيا.

ولا يجوز ان تقدم التقارير الشكلية او العمومية او الفارغة من المحتوى، لذلك يجب مناقشة التقارير بدقة وبدون ضغط الوقت او الظروف، لأن المناقشة الدقيقة لا تسمح بالتقارير المعدة على عجل او الوهمية او غير المسؤولة.

اذن يجب اعداد التقارير اعدادا سليما من جهة، ويجب ان تناقش مناقشة وافية من جهة اخرى، ويجب ان يتم اتخاذ القرارت او المحاسبة او التوجيهات بشأنها وبشأن مضامينها اولا باول من جهة ثالثة.

ثالثا : الزيارات والتفقدات الميدانية حيث يمكن

توفيرها لان الزيارات والتفقدات الميدانية تؤدي الى المراقبة عن كثب، وتفحص دقة التقارير المرفوعة.

وتعبر التفقدات الميدانية الصحيحة عن كفاءة المراتب المسؤولة وآليات التنفيذ، ولا تؤدي الى ترك الامور للمتنفذين الأقل كفاءة وخبرة.

وتتخذ التفقدات الميدانية اشكالا متعددة ويجب ان يتناسب كل شكل من هذه الاشكال مع طبيعة العمل، وطبيعة الأطر، وطبيعة المهمات وظروفها، وعلى كل اطار ان يكتشف الشكل المناسب لان هذا من صميم مسؤولياته، و لايجوز له ان يتعلل باية ذريعة كانت، لان ذلك لا يعبر الا عن شيء واحد وهو التقصير.

ان نزعة الاستسلام للامر الواقع او للحقائق الموروثه والعادات المتأصلة على حساب هذه الضروريات هو دليل العجز وانعدام الكفاءة وعدم الرغبة في وضع الامور في نصابها، ومرد ذلك الضعف او التواطؤ وتغليب المصالح والعلاقات.

وضروريات المتابعة هذه يجب ان تتوفر على كل مستويات الاطر لحركتنا في الاقاليم وفي الاطر المركزية: اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

ويلاحظ ان وتائر تنفيذ المهمات والتعليمات المطلوبة قد اصبحت وتائر ضعيفه في الاقاليم حيث يجب ان تلبي بدقة طلبات وتعليمات مكتب التعبئة والتنظيم سواءا فيما يتعلق برفع التقارير والمحاضر السليمه او برامج المهمات والخطط المطلوبة او تنفيذ السجل النضالي للاعضاء... الخ.

وكذلك بالنسبة لاجتماعات اللجنة المركزية والمجلس الثوري ولمتابعة تنفيذ قراراته، حيث ينبغي المبادرة بارساء التقاليد واعراف العمل الصحيحة التي تتمشى مع مبدأ المتابعة وليست التي تتعارض معه. لان ذلك وحده هو الذي سيؤدي الى ان يأخذ الاطار دوره.

لا يجوز لنا ان نستسلم للأمر الواقع السلبي او للعادات الموروثة التي تؤدي الى التقصير او لرغبات المتنفذين من الاطر او الافراد لان النظام وضرورات تفعيل الحركة لهما الاولوية على كل ما عداهما. ■

تعميم صادر عن

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية

في دورته العادية المنعقدة في الفترة ما بين ٨-١٢/٥/١٩٩١ "دورة الشهيدين القائد الرمز ابو اياد والقائد الرمز ابو الهول" انتخب المجلس الثوري حسب الفقرة (ز) من المادة (٥٠) من النظام الاساسي اعضاء لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية.

وكان المجلس قد اتخذ قرارا قبل ذلك بتحديد عدد أعضاء اللجنة المنتخبين من بين اعضائه وهم ستة أعضاء اضافة الى رئيس اللجنة.

كما اتخذ المجلس قرارا باحالة مشروع النظام الداخلي المعد، والخاص بلجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية الى اللجنة المركزية، ولجنة الانظمة واللوائح المنبثقة عن المجلس بقرار سابق، ومنحهما صلاحية اقرار هذا النظام نيابة عنه خلال مدة اقصاها شهر من تاريخ بدء اعمال الدورة المذكورة.

ولقد اعتبر انتخاب اللجنة في هذه الدورة انجازا هاما على طريق تطوير بناء الحركة وتعزيز وحدتها الداخلية ورص صفوفها.

وفي ضوء الصلاحيات التي ستقر وفق ما سبق ستعمل اللجنة على مباشرة أعمالها ومهامها، والاضطلاع بمسؤولياتها للقيام بالواجبات التي تحتمها مصلحة الحركة ونظامها الاساسي. وعندئذ سيكون بمقدور اعضاء الحركة وكوادرها ان يتقدموا بشكاواهم وتظلماتهم ومشاكلهم ومشروعية ملاحظاتهم الى لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية بعد ان يكونوا قد استنفذوا فرص ايجاد الحلول لها عبر أطرهم ومؤسساتهم التنظيمية والحركية كشرط لازم للنظر فيها.

وسوف تعمل اللجنة في وقت لاحق على اصدار تعميم آخر يتضمن شرحا كاملا عن طبيعة مهامها وأساليب عملها وعلاقاتها مع الاجهزة والمؤسسات الحركية.

وثورة حتى النصر

لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية

الانتفاضة

الانتفاضة بين الواقع والأفق

هل حسمت حرب الخليج ملفات الصراع في المنطقة، أو على الاقل هل حسم الصراع كليا لصالح الهيمنة الاميركية خصوصا والغربية عموما؟ وبعبارة أخرى هل تم اغلاق ملفات المنطقة على كثرتها ودفعة واحدة؟ مما لاشك فيه، انه وبعيدا عن الحسم السريع جوابا على السؤال بنعم او لا، فالنظرة المدققة بالواقع، ترى أن ملفات المنطقة ازدادت تأزما وخصوصا، ان جوهر أزمات المنطقة، ومفلها الرئيسي ملف القضيةالفلسطينية لازال قائما، وهو الذي لا حل بدونه لاي من الملفات الاخرى، نظرا لكون فلسطين جوهر قضايا المنطقة من جهة، وكون صراعها يخفي في طياته كل انماط السيطرة والاطماع الغربية.

ورغم ذلك، فان اطراف الصراع في المنطقة، انطلقت ومن زوايا مصالحها، لترتيب شؤونها وسياساتها، وابرز تلك الاطراف الكيان الصهيوني، الذي ينطلق ومن رؤياه الخاصه باستثمار الفوز الذي حققته اميركا؟ وتوسيع حجم سداد فاتورة موقفه الذي اتخذه خلال سير معارك الحرب، وابرز معاركه التي لا تزال مستمرة، هي دفن فكرة " المعياريين" و "المكياليين" الذي مارستهما اميركا، التي تحاول بعد الحرب، أن تظهر للاخرين، بانها جادة لحل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي. وفي صلبها جاءت الزيارات المكوكية لوزير الخارجية الاميركي بيكر، وزيارة تشيني وزير الدفاع. وللان لم تثمر الزيارات عن شيء.. اللهم الا سيل المساعدات التي وقعها ديك تشيني للترسانة التقليدية وغير التقليدية للكيان الاسرائيلي من جهة، ومن جهة اخرى، الأسهام الاميركي المباشر بنقل يهود الفلاشا عبر "عملية شلومو" وتمويل عمليات استيطان المهاجرين السوفيات، ولعل من المفارقات المضحكة، على حقيقة الموقف الاميركي انه وفي اليوم الذي وافقت فيه اميركا على ادانة ابعاد "اسرائيل" لاربعة فلسطينين عبر قرار مجلس الامن، انه في ذلك الوقت تماما كانت اميركا " نفسها" تشارك بنقل الفلاشا الى الكيان الصهيوني، حقا اي مفارقة تلك!!؟.

ويكاد يجمع أغلب المتفائلين على ان محصلة الحركة الاميركية الاسرائيلية لن يكون ناتجها السياسي اكثر من نظام حكم ذاتي "محسن" بما يعني انه لا تقدم على الاطلاق فى حل جوهر ازمات النطقة.

أما في الملفات الاخرى، فالأمر سيان او اكثر تعقيدا، فاميركا التي ارادت بحرب الخليج تتويج زعامتها المطلقة، كادت تنسى امرين هامين، الامر الاول: انها دخلت هذه المعركة وهي ليست في سن اندفاعة الشباب بدلالة أزمتها الاقتصادية والمالية وهما لا زالا ينفخان في الواقع الاميركي، وان كانت طبول النصر، التي يقرعوها تغلق العيون ولكن الى امد محدود، والامر الثاني.. ان تجميد التناقض داخل المعسكر الغربي (لمصلحة مشتركة ضد العرب والاسلام خصوصا والعالم الثالث). لن يستمر طالما أنه محكوم بقوة الاقتصاد والتنافس والجودة. وخصوصا، ان الثورة التقنية والقوة المالية للعملاقين الياباني والالماني، تطل برأسيهما بقوة وفاعلية.. الى جانب عقلية الهيمنة والتسلط والقوة التي تمارسها اميركا على العالم الثالث تكاد تجعل من اتجاه الصراع حادا بين الشمال والجنوب، وبما ينبأ بأن الانفجارات ستتوالى اكثر عنفا، مادامت حالة الوعي والمعرفة تتواجد ايضا في العالم الثالث الباحث عن عالم اكثر رحمة، اقتصادا وحضارة واستقلال.

اما في الواقع العربي، فالنظرة الممعنة، ترى انماطا من التناقضات داخل أطراف التحالف الاقليمي، ويظهر

للعيان، بدايات تشكل جديد، بعد ان أحست عديد الاطراف، انها لم تجازى بما توقعته من "كعكعة المغانم". واما على المستوى القومي العام، فان عدم النجاح الدولي عموما، والاميركي خصوصا، في تحقيق تسوية معقولة للصراع العربي الاسرائيلي، قد اوقع الاطراف الاقليمية في مأزق آخر.

ان القراءة السابقة، وهي لاتدعي الامساك بجوانب عديدة اخرى من معطيات الوضع، ترى ان الامر ليس سيئا ومظلما كما صوروه، وان امكانيات الكفاح اصيلة وقائمة في الواقع القطري والاقليمي، وما اصرار الكيان الصهيوني على مزيد من العسكرة، الا عنوانا جديدا، على ما نقول. وبالطبع فان ذلك يستدعي من الامة انماطا من الفعل والسلوك على المستوى العربي / العربي والمستوى الدولي، بما لا يترك مجالا لان تحل الامور على حسابها، وفي قلب صراع الامة، تحتل الانتفاضة (كفعل جماعي للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة) مركزا حساسا في عملية الصراع، وفي انماء مناخ كفاحي، سيجد بالضرورة صداه في الواقعين العربي والاقليمي. وخصوصا ان هذا الصراع، المبني على مبدأ حرب الشعب طويلة النفس، يملك تأثيرا ضخما، على الجمهور، في الوقت الذي يبقى فيه القضية حية وفاعلة، هجومية ودفاعية في نفس الوقت. وهو الامر الذي يمكن له ان يتداخل مع تلك النتائج الايجابية لحرب الخليج، والتي كشفت ان الشارع العربي لازال حيا ومتعطشا لمجابهة خصومه التقليديين، وخاصة العنجهية الصهيونية.

ان قراءة الواقع بموضوعية، ورؤية الامور والحقائق كما هي في الواقع، تسلح المناضل برؤية ثاقبة، لرؤية ما هو ملائم اليوم، وما هو ملائم غدا، وتسلحه بعزيمة وجهد لمواصلة طريقه الكفاحي، بعزم وتصميم واصرار، ومتعاملا مع الحدث بموضوعية لانه يرى ان الامور الصعبة، لن تدوم، ما دامت الجهود منصبة على تغييرها. ومرة اخرى، نقول، أن حرب الخليج، طرحت موضاعات هامة، وفي قلبها": لو ان تلك الحرب جرت تحت قانون حرب الشعب الطويلة" أما حققت نتائج افضل واقوى. وذلك تثبيتا لفكرتنا وخطنا في الكفاح الطويل الذي نخوضه. وايضا، الم تدلنا حرب الخليج على دروس ثمينة، هي بالضرورة في عقل الامة درسا واستخلاصا. وهي الدروس التي ستترك بصماتها على فعلنا الوطني في فلسطين، لاننا نخوض الكفاح في موقعه المركزي من نضال الامة. وان فعل الانتفاضة واستمراره يشكل اداة الفعل الفلسطيني الحضاري في مجابهة الصراع واستمراره حتى تتحقق الطموحات الوطنية.

الانتفاضة راهنا

لاتزال فعاليات الانتفاضة في الاسابيع الاخيرة، تواصل نشاطها المعهود، في العديد من القرى والمدن والمخيمات، وفي المقابل واصلت سلطات الاحتلال اجراءاتها المعهودة ايضا، ولكن في مناخ عدم التركيز الغربي على اجراءاتها العدوانية، ما عدى، اجماع قرارا مجلس الامن الدولي، على ادانة ابعادها لاربعة اخوة مناضلين، ابعدتهم الشهر الماضي، الى جنوب لبنان. وقد طالب قرار المجلس، بوقف وادانة عمليات الابعاد وطالب بارجاع كل الاخوة المبعدين الى الاراضي المحتلة.

وقد تنوعت فعاليات الانتفاضة عبر الاشكال التالية:

- مهاجمة رموز الاحتلال، سيارات، مستوطنين الخ.

وهذا النموذج يكاد يكون نموذجا يوميا متكررا، حسب اختلاف الامكنة، فقد قام اشبال الانتفاضة ليلة ١٩٩١/٥/٥ باضرام النيران في سيارة اسرائيلية مستأجرة مما أدى لاحتراقها بالكامل في منطقة مخيم شعفاط. وتم اضرام النيران في حقل قمح تابع لمستوطنة معالية جلبوع واحتراق مساحات واسعة، وكانت النيران قد اضرمت في اسبوع واحد (الاسبوع الاخير من ايار) احدى عشر مرة.

وقامت القوات الضاربة في قلقيلية بالقاء الحجارة والزجاجات الفارغة على دورية عسكرية تابعة لحرس الحدود في حي جعيدي بالمدينة.

- **اعتصامات ومظاهرات**

مورس هذا الشكل في عدة مواقع ابرزها، اعتصام عشرات النسوة في مقر الصليب الاحمر في نابلس احتجاجا على ظروف المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال. أما نموذج المظاهرة فمثلته مظاهرة عشرات المواطنين بحي جبل المكبر، أغلق المتظاهرون شوارع البلدة بالمتاريس الحجرية والاطارات المشتعلة. كما

نظمت القوات الضاربة عرض عسكري في قرية قوصين شارك به ٧١ شابا، رفعوا الاعلام الفلسطينية والقيت كلمات اكدت على وحدانية م. ت. ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني.

- **المواجهات الواسعة والطعن بالسكاكين**

ونموذجها ما حصل في قطاع غزة ليلة ١٩٩١/٥/٢٥، حيث اوقعت الصدامات جريحا بالرصاص و١٩ آخرين جراء تعرضهم للضرب واجهاض مواطنتين جراء استنشاقهما الغاز.

ان النماذج السابقة تمثل معيارا هاما، على كيفية الاداء، ونقاط تركيزه، بتنوع هائل تفرضه ضرورات المواجهة المستمرة.

وفي المقابل استمر العدو بممارسة اشكال قمعه المعروفة، مع ملاحظة، انه يقوم بها في ظل انخفاض كبير للتغطية الاعلامية الدولية، وفي ظل حركية سياسية نشيطة تركز على استيعاب المهاجرين واقامة المستوطنات. وقد تنوعت اشكال القمع الصهيوني على الانماط التالية:-

- **الاعتقالات الفردية والواسعة**

ومن نماذج الاعتقالات، قيام سلطات الاحتلال ليلة (١٩٩١/٥/٢٥) باعتقال ١٣ مواطنا في اعقاب مداهمة منازلهم في مناطق مختلفة من قطاع غزة. كما شنت حملة اعتقالات فردية مثل اعتقالها لثلاثة شبان واحد في المزرعة الشرقية والاخر من مخيم الامعري، والثالث من قرية بيت جالا بحجة تواجدهم داخل الخط الاخضر.

فرض حظر التجول

فقد أرغمت سلطات الاحتلال (١٩٩١/٥/٢٤)، المواطنين في مخيم البريج من سن ١٥ الى ٤٠ على اخلاء منازلهم والتجمع في ساحة المدرسة الاعدادية في المخيم حيث هدد أحد الضباط بفرض منع التجول على المخيم لفترات طويلة في حالة استمرار المواجهات وعمليات رشق الحجارة. كما تم فرض حظر التجول على ميدان فلسطين وسط غزة ليومين متوالين.

اقتحام مدن وقرى والتنكيل بها

ونموذج هذه الحالة اقتحام مخيم رفح صباح ٥/٢٥، بقوات معززة من الجيش وحرس الحدود وطارد افرادها الشبان واعتدوا على المارة بالضرب المبرح واعتقلوا ثلاثة فتية بحجة رشق الحجارة.

اقامة الحواجز العسكرية

ونموذجه اقامة حاجز عسكري على مدخل تل السلطان والشابورة وبينا حيث يمارس جنود الاحتلال استفزاز المواطنين واخضاعهم لتفتيش دقيق بعد احتجاز بطاقاتهم الشخصية.

ان النماذج سالفة الذكر اقترنت بالاشكال العدوانية الاخرى لسلطات الاحتلال من اطلاق نيران وقنابل الغاز وحملات الاعتقال. فقاعدة وفكرة العنف في سلوك وأفكار الكيان الصهيوني، لن تنتج الا اشكالا عنيفة، سواء ضد نقيضها الشعب الفلسطيني او ضد الامة العربية. وخصوصا ان جهوده المستمرة تتركز على كيفية تجريد الانتفاضة من دينامية الفعل، وجعلها حركة بدون افق. ولا يخفي انه يعتمد في ذلك على ركيزة العنف، وحركية الاستيطان التي يتوخى من ورائها تغيير ديمغرافية الارض والمكان.

(٣) المستقبل وأشكال الفعل

ان العودة لانماط الفعل المتناغم مع حركة الشعب كله، وهذا يعني، انه على القوى المنظمة، ان تواصل باستمرار فعلها الكفاحي وخصوصا النمط الذي يدافع عن ظلامة ما تصيب الشعب او قطاعات واسعة من قطاعاته. وفي نفس الوقت، على الفرد المنظم، ان يمارس دوره كداعية وسط الناس، داعية لانماط فعل ذات مردود بعيد، مثل الدعوة الى تيسير اجراءات الزواج تيسيرا كبيرا، لما يلعبه الزواج من دور هام على مجموع عملية المواجهة الطويلة في الصراع. وخصوصا ان مضاعفة النسل تمثل وسليتنا الهامة، في فلسطين، لمجابهة السيل القادم من المستوطنين القادمين من هذه الدولة او تلك. وعلى غرار النموذج السابق، على الفرد المنظم ان يعمل داعية في وسط الجمهور عموما، ووسط الشباب على وجه الخصوص لاظهار مساوىء الهجرة خارج الوطن، والتبصير بالاهداف الحقيقية التي تريدها الاطراف الداعية له.. كذلك.. على المنظمين ان يكونوا دعاة وسط الشعب كله، للتبصير بالحاجة الى استمرارية العمل التضامني وتجنيد فكرة اقامة المشروعات المشتركة بالاعتماد على الذات، ولا يخفي اهمية نتائج هذا

العمل، على المدى المباشر وفي المستقبل. ان التاكيد على مثل هذه الدروس، والتي طبقت بنجاح شديد، في الفترة الماضية يحتاج الى همة وجهد مضاعفين في الظروف الجديدة، لان ضرورة مجابهة الواقع كما هو، والانتقال الى وضع أفضل، يمثل الميدان الحقيقي الذي يظهر براعة وفن التنظيم، ونحن في الثورة الفلسطينية، مطالبون باستمرار لمثل هذه البراعة والاتقان، لان الخصم الذي نواجهه، يمتاز ايضا بالقدرة والامكانية ولا يقل جهدا وحماسا في تنفيذ اهدافه.

أن تأسيس كل أنماط المواجهة على أساس الصراع الطويل، وعلى مبدأ طول النفس، لا يعني التواكل وانخفاض الهمة، بل على النقيض من ذلك، فتأسيس الفعل على اساس هذه القاعدة، يتطلب الهمة، ويتطلب الحرص والاتقان، على ان يأتي في مكانه وزمانه وينطبق ذلك على عشرات المهمات والاعمال الصغيرة، انطباقه على المهام والاعمال الكبيرة. وميزة هذا المبدأ الاساسي انه يطبعنا بعدم التعجل وتسرع النتائج، كما يؤدي الى ان نضع كل فعل ننفذه في سياق مجموع الصراع الطويل، وعلى اساس ان النصر الكبير تصنعه عشرات الافعال والانتصارات الصغيرة.

ومن تطبيقات هذا المبدأ، انه قد تفرض الضرورة علينا، ان نعود الى تكتيكات اتبعت قبل مرحلة الانتفاضة، او خلالها مثل تكتيك حركة القرى والمدن والمناطق كل على انفراد وما أن تهدأ حتى تنطلق المظاهرة في قرى ومناطق ومدن اخرى، بعملية تناوب مستمرة، على ان تتكلل بعمل جماهيري على نطاق شامل، ان ميزة هذا الاسلوب، انه يطيل حركة المظاهرة الى اطول مدة ممكنة، في الوقت الذي ترتاح فيه المنطقة الأولى عندما تكون متأججة في منطقة اخرى.

أن تمثل عملنا لمقولة "بعوضة تدمي مقلة الاسد" ضرورية بشرط استمراريتها حتى تقلع عيني "الاسد"، ان انتهاج ورؤية الاساليب والاشكال الامثل لاستمرارية فعل الانتفاضة تخضع موضوعيا لمدى تطبيقنا الدائم، للتقييم عبر كل الاطر، وفي اوساط المطاردين وغيرهم. ودراسة التجربة واستخلاص العبر والدروس، وروح البذل والعطاء، وعنفوان الشباب الذي نحسه ونعيشه ونحن ننفذ المهام المطلوبة، ونرتقي بفعل الانتفاضة الى مستويات أعمق وأشمل واكثر تأثيرا. ■

ثورة حتى النصر

الشهيد العميد هواري
في ذمة الله

بسم الله الرحمن الرحيم

"ولاتحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون"

صدق الله العظيم.

تنعي منظمة التحرير الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الى جماهير شعبنا الفلسطيني وجماهير امتنا العربية والاسلامية الشهيد البطل العميد عبد الله عبد الحميد لبيب "هواري" عضو المجلس الثوري لحركة فتح عضو المجلس العسكري الاعلى لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي استشهد يوم الثلاثاء الموافق ٢١-٥-١٩٩١ اثر حادث على طريق عمان - بغداد.

لقد كان الشهيد البطل العميد هواري واحدا من ابرز ابناء شعبنا وثورتنا المخلصين متميزا بعطائه المتواصل وروحه الانضباطية العالية وتمسكه الشديد بأهداف الثورة وخطها النضالي المتواصل مندفعا على طريقها لا يهدأ ولا يلين حتى اللحظة الاخيرة.

اننا نعاهد الشهيد البطل العميد عبد الله لبيب هواري ان نظل اوفياء له ولكل شهداء شعبنا البطل كما نعاهد شعبنا واجيال انتفاضته الباسلة ان نواصل النضال والجهاد حتى تتحقق كل اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار

وانها لثورة حتى النصر

قضايا دولية

القرار ٢٤٢ كما هو في حقيقته...

بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ تداعى الحكام العرب الى مؤتمر قمة يتدارسون فيه شجون امتهم ومستقبلها، فعقدوا مؤتمر الخرطوم الذي اكد على عدد من الامور المهمة، وكان في طليعتها:

أولا: المصالحة بين جمال عبد الناصر وفيصل بن عبد العزيز، وكان هذا بداية اعادة القوة العربية الجماعية والتي ظهرت نتائجها في حرب رمضان ١٩٧٣ باستخدام سلاح النفط اثر القتال المسلح العادل.

وثانيا: انهاء النزاع الدموي في اليمن وعودة القوات المسلحة المصرية الى الاراضي المصرية لتلتزم بمهمتها الاساسية بمواجهة الاحتلال الاسرائيلي.

وثالثا: اقرار اللاءات الثلاث اي لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف "باسرائيل". أي العودة الى الموقف السياسي الذي سبق حرب ١٩٦٧، وكانه رسالة للجماهير العربية تنادي بعدم تقبل نتائج الحرب ... ومن هنا كان شعار عبد الناصر حتى وفاته "ازالة آثار العدوان".

ولكن الدول الغربية، وقد أدركت الجرح العميق الذي أصاب العرب وعبد الناصر نتيجة النكسة، وان ازالة آثار العدوان تعني الاستعداد العسكري لاسترداد الاراضي التي احتلتها "اسرائيل" بالقوة، فكرت باستصدار قرار عن منظمة الامم المتحدة يكون مقبولا بنظرها وبالتالي يكسر حدة العرب ومصر بشكل خاص، ويفسح المجال أمام المفاوضات والتسويات السياسية السلمية... ومن هنا، فقد وافق مجلس الامن الدولي في ٢٢ تشرين الثاني لعام ١٩٦٧ على القرار ٢٤٢ الذي يحمل هذه المعاني.

وقبل الشروع في تفسير وتحليل أهم بنود هذا القرار، نود أن نورد فيما يلي نص هذا القرار:

ان مجلس الامن،

اذ يعرب عن قلقه المستمر للوضع الخطر في الشرق الاوسط، واذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الاراضي عن طريق الحرب، والحاجة الى سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمان.

واذ يؤكد كذلك ان الدول الاعضاء قد تعهدت، بقبولها ميثاق الامم المتحدة، بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق.

١- يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يقتضي اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الاخير.

ب- انهاء كل ادعاءات وحالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة، وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في ان تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، حرة من اعمال القوة او التهديد بها.

٢- ويؤكد كذلك ضرورة:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان حرمة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات من بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣- يطلب الى الامين العام أن يعين ممثلا خاصا يتوجه الى الشرق الاوسط ليجري اتصالات بالدول المعنية للمساعدة في التوصل الى اتفاق، والمساهمة في الجهود لتحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقا لاحكام هذا القرار ومبادئه.

٤- يطلب الى الامين العام تقديم تقرير الى مجلس الامن عن عمل الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وقد وافقت مصر على هذا القرار، بينما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية باعتباره لا يصلح أن يكون اساسا مقبولا لتسوية قضية الشعب الفلسطيني والقرار ينص فقط على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.. وهذا النص غير كاف ولا يتعامل صراحة مع شعب فلسطين، فهو يتحدث عن مشكلة اللاجئين دون تحديد.

فاي لاجئين يعني؟ هل هم المصريون الذين هاجروا من منطقة مدينة السويس الى الاسماعيلية والقاهرة! هل هم سوريو الجولان الذين هاجروا الى دمشق! هل هم الفلسطينيون من سكان الضفة الذين لجأوا الى الاردن! أم هم الفلسطينيون الذين لجأوا عام ١٩٤٨ الى

قضايا دولية

البلدان العربية المجاورة! وكل هؤلاء تحتاج مشكلتهم الى تسوية عادلة...

ثم ان كل دولة في المنطقة مطلوب أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها فهذا استبعاد آخر للشعب الفلسطيني الذي لا يملك دولة عن التسوية المقترحة.

فالقرار ناقص لا يذكر اي شيء عند المستقبل السياسي للشعب الفلسطيني، ويتعمد القرار أن يضمن حرمة الاراضي وحدوث اجراءات من بينها اقامة مناطق منزوعة السلاح، فهذا سيحرم على الفلسطيني امكان عبور بلده المحتل عن طريق الاراضي العربية والا اعتبر متسللا معتديا على قانون البلد العربي الذي سيعبره ومتسببا في توتير العلاقات مع "دولة اسرائيل" المجاورة التي ترتبط مع ذلك البلد بمعاهدة عدم اعتداء، وستكون محاكمته وأمثاله من الفدائيين قاسية، وهذا بداية النهاية للنضال الفلسطيني المسلح المعاصر على أيدي الانظمة العربية التي ترتضي بالقرار ٢٤٢ وتلتزم به.

والمعروف أن الولايات المتحدة الامريكية قد استبعدت عن قصد البحث في القضية الفلسطينية في هذا القرار حتى لا تضطر الى العودة لقرار ١٨١ ولذلك فقد اكتفت بالتعرض لحرب حزيران ١٩٦٧ فقط وقد وافقتها مصر على ذلك نتيجة ظروفها القاسية بعد الحرب، ولكن مصر وامريكا اتفقتا ان يتضمن القرار حلا شاملا لانهاء العدوان وتكون بنوده قابلة للتنفيذ ولا تكون أساسا لتفاوض كما ادعت "اسرائيل" فيما بعد.

اضافة الى ان النص الانكليزي للقرار - وواضع القرار هو اللورد كارادون، مندوب بريطانيا في الامم المتحدة - ينادي بانسحاب قوات اسرائيلية مسلحة من "أراضي احتلت" في النزاع الاخير، ولم يحدد الاراضي الواجب الانسحاب منها أو الخطوط التي يتم الانسحاب اليها.

ولكن نص القرار باللغات المعترف بها الاخرى في الامم المتحدة وهي الفرنسية والروسية والصينية فانه يذكر الانسحاب من "الاراضي المحتلة". وبطبيعة الحال فان قادة "اسرائيل" تمسكوا بالنص الانجليزي حتى لا يلتزموا بالانسحاب الكامل، رغم أن كارادون فسر القرار بعد صدوره بأن تنفيذه يعني الانسحاب الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة ... وهكذا ذهب مندوب فرنسا ومندوب الاتحاد السوفياتي اضافة الى مندوبي دول عدم الانحياز والمجموعات الاقليمية الاخرى. حيث انه اهمل عن قصد استخدام أداة التعريف في لفظ الاراضي، وما دام الانسحاب المطلوب هو انسحاب جزئي، فان الخطوط التي ينتهي عندها هذا الانسحاب ستكفل لها بالضرورة مساحة أكبر مما كانت تسيطر عليه قبل ٥ حزيران ١٩٦٧. ويؤكد ذلك، عند هؤلاء، ان قرار مجلس الامن يصف الحدود الدائمة بانها حدود آمنة وهذا وصف لم يتوفر في تقديرهم، في الخطوط السابقة بدليل انها لم تحل دون نشوب ثلاث حروب في عشرين عاما.

ان التلاعب بالالفاظ محاولة للتأثير على مصير الحدود العربية لو جرت التسوية على أساس هذا القرار.

والملاحظ هنا، ورود خطأ لغوي في هذه الحجة. فالنص الانكليزي للقرار يقتصر على المطالبة بالانسحاب الجزئي - وقد شاع هذا الخطأ شيوعا جعل الناس يعطونه التفسير الاسرائيلي المشبوه.

فالقرار يطلب الانسحاب من أراض حددها بوصف معين، وهو ان تكون قد احتلت في النزاع الاخير، وبالتالي فهو يسري على اية أراض توفر فيها هذا الوصف واي استثناء لاراض محتلة من حكم الانسحاب المقرر فيه، هو استثناء لا يجيزه نص القرار بل يمنعه صراحة بتحريمه اكتساب الاقاليم بالحرب، ولو صح الخطأ المقصود لكان معنى ذلك بقاء قوات اسرائيلية حتى في الاراضي التي يتم الانسحاب منها.

وقد فهم القرار بمعنى الانسحاب الكامل من جانب كل من قرأه من غير الملتزمين بالموقف الاسرائيلي، وهكذا فهم السفير غونار يارينغ، الممثل الخاص للأمين العام، وكان يارينغ قد طلب بتاريخ ٨-٢-١٩٧١، من الحكومة الاسرائيلية التعهد بالانسحاب الى ما وراء حدود مصر الدولية مع فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، وهكذا فهمته الدول التي علقت على القرار بعد اصداره او تقدمت بمقترحات لاحقة لتنفيذه بما في ذلك الدول الاربع الكبرى على اختلاف في التفاصيل بينما لا يمس مع ذلك مبدأ الانسحاب الكامل، بل ان الموقف الامريكي الرسمي وهو اكثر المواقف الحكومية انحيازا الى "اسرائيل"، يؤكد ايضا مبدأ الانسحاب من الاراضي المحتلة كأمر يستلزمه قرار مجلس الامن، وان كان يضيف في تصوره للحدود المستقبلة امكان ادخال تعديلات طفيفه على خطوط ما قبل ٥-٦-١٩٦٧ : فذلك شرط "الا تعكس هذه التعديلات ثقل الغزو" ولا يفترض هذا القول بالضرورة ان تترتب على التعديلات المذكورة، زيادة المساحة الخاضعة "لاسرائيل" على ما كانت عليه قبل حرب ١٩٦٧، أو ان تتم التعديلات على جانب واحد من الحدود، كما أن تطبيق هذه

قضايا دولية

التعديلات يتوقف في الاقتراح الامريكي على قبول الدول المعنية لها وليس على قرار مجلس الامن في حد ذاته.

وعلى ذلك يمكن القول ان الفهم الاسرائيلي لقرار مجلس الامن بأنه لا يجبرها على الانسحاب من كل الاراضي المحتلة، ويخولها بالتالي المطالبة بحدود أوسع من خطوط الهدنة السابقة هو فهم يقتصر عليها وحدها ولا تشاركها فيه اية دولة أخرى.

أما الادعاء بأن الحدود الآمنة هي بالضرورة حدود جديدة وأوسع من الخطوط السابقة، فهذه قراءة ما ليس في القرار، بل وما يتعارض مع نصوصه الاخرى التي تمنع اكتساب الارض بالحرب وتنص على احترام سلامة اراضي كل دولة في المنطقة، كما أنه يفترض كل الحجج الاخرى، أن الامان مقرر لمصلحة طرف واحد وعلى حساب الاطراف الاخرى، ثم انه يتأسس على واقعة غير قائمة ، وهي ان الحروب العربية الاسرائيلية الثلاث أثبتت عدم توفر الامان "لاسرائيل" ضمن خطوط الهدنة السابقة. ويكفي أن نشير الى الحقائق الثابتة من أن حرب ١٩٥٦ بدأت بغزو القوات الاسرائيلية لمصر بناء على اتفاق مسبق مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية وان حرب ١٩٦٧ بدأت ايضا بالهجوم الاسرائيلي. ولم يزعم احد سواء في ١٩٥٦ ام ١٩٦٧ بان القوات العربية عبرت خطوط الهدنة، كما أن التجربة اثبتت أن هذه القوات لم تشكل خطرا حقيقيا على "اسرائيل": بل بالعكس اثبتت هذه الحروب جميعا ان اي بحث في المستقبل في الحدود الآمنة يجب أن يأخذ في الاعتبار ضمانات الامن للدول العربية.

ومن ناحية أخرى، فان الربط بين الانسحاب والحدود الآمنة، واعتبارهما جانبين من عملية واحدة، يقحمان ايضا في قرار مجلس الامن حكما غير وارد فيه حيث ان القرار يتكلم عن الانسحاب كعملية مستقلة تماما عن وضع الحدود النهائية بين "اسرائيل" والدول العربية المجاورة والانسحاب لا يكون استنادا للقرار "الى الحدود الآمنة" وانما "من الاراضي التي احتلت" فاعادة الحال الى ما كانت عليه هي اذن الغرض من الانسحاب، وهي الخطوة الاولى وليست الاخيرة نحو تحقيق الوضع القانوني الذي لا يقبل بطبيعته، اكتساب "اسرائيل" لأراض ليس لها حق قانوني صحيح فيها.

ولكنا نعتبر أن القرار ٢٤٢ كان كريما مع "اسرائيل" في مطالبته لها بان تنسحب فقط من الاراضي التي احتلتها في سنة ١٩٦٧، في الوقت الذي لا يتوفر لها فيه سند قانوني لاحتلال أية اراضي تتعدى حدود الدولة اليهودية المقترحة في مشروع التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٤٧.

ويقينا ان تفسيرنا صحيح، لأن القرار يهدف الى تسوية نهائية ويستبعد ان يكون اساس هذه التسوية مزيد من التوسع الاقليمي لحساب "اسرائيل". فقد نص القرار على عدم قبول اكتساب الاقاليم عن طريق الحرب، كما ينص على عدم جواز احداث تغييرات اقليمية عن طريق استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها، ثم أكد القرار التصور لضمانات التسوية بحيث تشمل ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة، قناة السويس والبحر الاحمر وخليج العقبة وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

وهنا لا بد من التركيز على القرار ١٩٤ وضمان حرمة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة. وحرص القرار على ان يضع وصف "عادل ودائم" قبل لفظ السلام أو بعده ليؤكد واضعوه أنه قرار يهدف الى اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط.

وهذا الهدف يعني انه يتحقق مبدئيا عن طريق خطوات محددة هي: اجراءات نزع السلاح، حرية الملاحة، حل مشكلة اللاجئين حلا عادلا، ولا يتفق الهدف من القرار او الضمانات الواردة فيه مع أي تفسير يعطي أحد أطراف النزاع الحق في التوسع الاقليمي على حساب الاطراف الاخرى انتهاكا لسلامة اراضيها مما ينفي بالتالي أن يكون الامن في الحدود، الذي يتوخاه القرار، وصفا جغرافيا ينطوي على التوسع.

ان القرار ٢٤٢ يعتبر اول خطة دولية بعد قيام "دولة اسرائيل" عام ١٩٤٨، تدعو الى ايجاد حل دائم سلمي وعادل للنزاع بين الدول العربية المعنية و"اسرائيل"، ولكنه يتجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة فوق ارضه.

ولكن عند صدور قرار الحكومة الاردنية بفك الارتباط مع الضفة الغربية المحتلة ومع استمرار الانتفاضة فقد برزت معطيات جديدة دفعت بالمجلس الوطني الفلسطيني في دورته في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ الى اعلان الاستقلال واعلان الدولة الفلسطينية، وبالتالي وجد المجلس الوطني نفسه ملزما بالموافقة على القرار ٢٤٢ ولكن مع اضافة الحقوق الوطنية الفلسطينية اليه لادراكه بالنواقص في القرار في هذا الشأن. ■

الحسم في القواعد الاساسية للتحرك السياسي

تسلك الولايات المتحدة طريقا من المراوغة والمماطلة لا يمكن ان يكون له الا هدف واحد وهو خداع الجانب العربي والفلسطيني بشكل خاص.

وقد عمدت الولايات المتحدة بعد حربها العدوانية ضد العراق الى التحرك النشط في المنطقة بهدفين:

الاول وهو استثمار نتائج الحرب.

الثاني وهو استيعاب الموجة التي ساهمت باطلاق عنانها ابان الحرب وهي موجة الشرعية الدولية وضرورة حل المشاكل وانهاء الاحتلالات.

وفي واقع الامر فقد حققت بعض الخطوات في الطريقين، وقد كان التحرك تحت عنوان الحل السياسي لمشكلة الشرق الاوسط هو أداة في نفس الوقت لتحقيق هذه الخطوات.

اذ أن الولايات المتحدة تستخدم هذا التحرك ليكون عاملا مساعدا لاستكمال الترتيبات اللازمة في المنطقة من اجل مواصلة بسط سيطرتها وربط المنطقة بنفوذها ربطا محكما.

كذلك تستخدم هذا التحرك لاستنفاذ الموجة الدولية وحتى الداخلية من اجل تطبيق الشرعية الدولية ذلك الشعار الذي تبنته بقوة ضد العراق وتحاول ان تستوعبه وتتجاوزه في ازمة الشرق الاوسط.

وحيال هذا الامر تبدو خيارات التعاطي ضيقة ومحدده وخاصة بالنسبة للحالة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية بالذات.

وقد يتراءى من ناحية نظرية ان هناك خيارين اما الاندماج في التيار الداهم او الخروج من الميدان وهما في الحقيقة خياران غير مقبولين لأنهما يؤديان الى نتيجة واحدة وهي النهاية.

وفي واقع الامر فليس امامنا سوى خيار واحد وهو التعاطي التعرضي بحيث لا تخرج المنظمة خارج قوس ولا تلقي بأسلحتها او تستسلم للامر الواقع في نفس الوقت.

ولكي نحدد ملامح هذا الخيار التعرضي لابد من ان يكون الامر غاية في الوضوح حيال مسألتين:

الاولى: وهي الحسم بشأن المسار الأمريكي، فثمة اصوات من هنا وهناك تريد ابقاء المنظمة في دائرة الدوامه، دوامة السعي وراء السراب، ذلك السعي المنهك والذي يستنزف قواها دون جدوى، وعليه فانها ما فتئت تبذل قصارى جهدها لكي تبني الاوهام وهما وراء وهم وكلما تبدد واحد ولد آخر. وكذلك فانها مافتئت تزين المقاصد الامريكية وتبرر المماطله والتأجيل والتسويف وتعد بما لا يعد به الامريكيون.

ان الولايات المتحدة شديدة الوضوح في بعض المسائل فهي تريد منا ان ندخل مسارا بطيئا غير محدد النهايات وينطوي في كل خطوة فيه على تقديم التنازلات لكل منها وللكيان الصهيوني في آن واحد، وهي ليس فقط تعلم كل العلم وانما عملت كل العمل لأن يكون مرور كل لحظة متضمنا تغييرات في الواقع وخاصة تلك التغييرات الديمغرافية والتي من شأنها ان تفرض أمر واقع آخر بحيث لا تأتي اية خطوة جديدة الا وتحمل معالم وحقائق غير متوقعة او تحتاج الى بناء جديد.

وعليه يجب ان لا يكون هناك اي وهم حول المدى الذي يمكن ان تذهب اليه الولايات المتحدة، لان الوهم يؤدي الى الوقوع في الدوامة التي لا قرار لها.

الثانية وهي الحسم في الرد على الاتجاهات المختلفة او التيارات التي تحاول التاثير على قاعدة موقفنا وهي تحديد هدفنا المرحلي بدقة ووضوح.

ثمة تيارات ومناهج موجودة ويحاول بعضها ان يتسلل ليغير السقف السياسي المحدد عبر قراراتنا وأطرنا الشرعية، وبالتأكيد فان هذه التيارات مصدرة من الخارج بحيث تبدو متوازيات لمنهج الثورة الفلسطينية.

وعلى اساس ذلك يمكننا ان نميز بين اربعة خيارات هي:

اولا: خيار الحكم الذاتي وهو خيار يعتمد على قوة ورقة الكيان الصهيوني وعدم الرفض الامريكي، وعدم رفض بعض الاطراف العربية على أساس نظرتها له كحالة انتقاليه. ويتمتع هذا الخيار بتيار خفي لا يرفع رأسه الا

التحليل السياسي
التحليل السياسي

بتناسب طردي مع مدى قوة الورقة الصهيونية وضعف الورق الفلسطينية والعربية.

ثانيا: الخيار الاردني ويعتمد على قوة الورقة الاردنية والدور المرسوم للاردن في التسوية وفي الحقائق المستقبلية وعلى القبول الامريكي، وتسليم بعض الاطراف العربية به.

والخيار الاردني المعني هنا هو الخيار الذي يطمس التجسيد السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية ويطمس الاستقلالية والكينونة الفلسطينية.

ويتسلل هذا الخيار في قارب الظروف الصعبة وضرورة انقاذ ما يمكن انقاذه، وفي الحقيقة فانه قارب وهمي من حيث قدرته على الانقاذ، فهو خيار ليس من شانه سوى القضاء على منجزات الثورة الفلسطينية وخاصة منجزها الاساسي بتشكيل التجسيد السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية بكون م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وليس من شانه كذلك سوى نقل حالة الصراع الى الصفوف العربية والفلسطينية.

ان الوقوع في احابيل هذا الخيار سواءا عربيا او فلسطينيا ليس من شانه سوى الاستدراج والخداع وهبوط السقف السياسي العربي والفلسطيني.

ثالثا: خيار الدولة المستقلة مع تنازلات أساسية في قضايا التفاصيل الرئيسية التي تشكل تفاصيل او محاور القضية وهي سبعة قضايا:

١ - التعديلات الحدودية ٢ - القدس ٣ - المياه والموارد الطبيعية ٤ - المستوطنات ٥ - الترتيبات الامنية والسلاح ٦ - العلاقات الاقتصادية ٧ - حق العودة.

ان الجمع بين الدولة المستقلة والتنازل في هذه القضايا لا يشكل سوى هراء. ذلك ان التنازلات في هذه القضايا توصل الامر في الحقيقة الى مستويات الحكم الذاتي وربما ما هو أسوأ من ذلك ايضا، وتجعل النتيجة مسخة الى حد التصفية لقضية فلسطين.

رابعا: خيار الدولة المستقلة والتمسك بالثوابت وهو ما يعني التمسك بمبدأ الانسحاب الشامل وبالقدس عاصمة للدولة المستقلة وبحق هذه الدولة بمواردها وبالمياه وبازالة المستوطنات ورفض الترتيبات الامنية التي تبقى تواجدا صهيونيا في اراضي هذه الدولة، وربط علاقاتها الاقتصادية بنظام اقتصادي عربي، وعدم التخلي عن حق العودة.

ان هذا الخيار الرابع هو الذي تحاول احتواءه الخيارات الثلاثة السابقة حيث ان منظمة التحرير الفلسطينية مازالت وعلى أساس قرارات اطرها الشرعية تتمسك بهذا الخيار ضمن آفاقها للتعاطي المرحلي مع قضية فلسطين.

وليس من المستبعد ان ينشأ للخيارات الثلاثة الاولى تياراتها التي تعبر عنها والتي تحاول ان توقع بالمسار الفلسطيني برمته.

ومن المؤكد انه على اساس الحسم في هذين المسألتين: المسار الامريكي، وقاعدة موقفنا يمكن البناء لتحديد السياسات والتكتيكات واختيار الأطر المتناسبة مع الهدف والمؤدية اليه.

وانطلاقا من هذا الحسم فان منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية تجد الاتجاهات الاساسية لمهامها عبر المرحلة الراهنة:

الاتجاه الاول: وهو الوضع الذاتي، وبالنسبة لنا على اصعدة الوضع الذاتي الحركي، والوحده الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، والوحدة الوطنية الشاملة للشعب الفلسطيني.

لابد من العمل في هذا المحور واستثمار الوقت من اجل تصليب البنية الذاتية، وتعميق الوحدة الوطنية، وتطوير وتوسيع مشاركة الداخل في فعاليات واطر منظمة التحرير والثورة الفلسطينية.

الاتجاه الثاني: وهو فتح الابواب في العلاقات العربية، وخاصة في الدائرة المركزية التي اساسها دول الطوق، وعلى قاعدة استثمار التعارضات مع المواقف الصهيونية والامريكية بحيث يتناسب فتح هذه الابواب طرديا مع هذه التعارضات.

الاتجاه الثالث: تحديد أسس ومرتكزات التعاطي او السلوك مع التحرك القائم تحت عنوان العمل من اجل تسوية الصراع في الشرق الاوسط، وان يكون هذا التحديد في النطاقين العربي والفلسطيني، بحيث ينطلق في النطاق العربي من ضرورات وضع السياسة المشتركة والشاملة، وينطلق في النطاق الفلسطيني من ضرورات التمسك الحازم بالثوابت والاهداف والتمسك بالاجراءات التي لا تحيد عن هذه الاهداف.

ان جمع الاوراق، والاستعصاء على الاستسلام امام مشيئة الولايات المتحدة بحيث لا تجد الحل السهل على حساب الجانب العربي، والصلابة في المقاومة، وتصعيد الكفاح هي أقصر الطرق لاجبار الولايات المتحدة على سلوك طريق اكثر مراعاة للحقوق العربية والفلسطينية. ■

الاستيطان عقبة منسجمة مع مخطط الادارة الامريكية

يقوم الكيان الصهيوني في هذه المرحلة بتنفيذ خطة ذات شقين، الاول، السير في خط متناقض تماما مع المبادرة المعلنة للولايات المتحدة الامريكية، وهذا الخط يرفض او يكاد يرفض المؤتمر الاقليمي الذي اقترحه شامير نفسه، عن طريق وضع الشروط والعراقيل، مثل عملية انعقاد المؤتمر لمرة واحدة، وعدم مشاركة الامم المتحدة، وكذلك عدم السماح لاوروبا بالمشاركة، الا كعضو مراقب فقط، وفصل لجان العمل، وحرية الانسحاب من المؤتمر، والمطالبة بحق الفيتو، الى اخر ذلك من شروط.

كما يرفض الكيان الصهيوني المؤتمر الدولي بصورة قاطعة وحاسمة تماما، ففي لحظة صراحة قال شامير لبيكر انه لا هو ولا اي واحد من جيله مستعد لتوقيع معاهدة سلام مع العرب على اساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يتضمنان مبدأ مقايضة الارض بالسلام. وبالمقابل يعلن الرئيس الامريكي بوش" انه لن يمارس اية ضغوط على اسرائيل بشأن المستوطنات" ٢٣-٥-١٩٩١.

خلاصة هذا الشق، هو تصلب "اسرئيل" لافشال مهمة بيكر المعلنة، وخلاصة الموقف الامريكي هو انه لا فائدة من دفع الامور الى ابعد من ذلك، خاصة وان الكيان الصهيوني يرفض التحادث مع اي فلسطيني من شرقي القدس، او من الذين تم ابعادهم من الضفة وقطاع غزة، او من الذين لهم صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يعني - شامير وكل القيادة الصهيونية يدركون ذلك - انه لا يوجد فلسطيني يمكن ان تنسحب عليه كل هذه الصفات، دون ان يكون معاد للشعب الفلسطيني وطموحاته واحلامه وحقوقه، وحتى ان وجد ذلك الفلسطيني بكل هذه الشروط فانه على الاقل سيكون فاقدا اهم ميزتين، وهما حقه في تمثيل هذا الشعب، والثانية الصفة القيادية، وهذا يعني بالضرورة ان الكيان الصهيوني لن يستطيع هو والولايات المتحدة وبعض دول من حلف حفر الباطن العثور على اي شخص فلسطيني للتفاوض معه، الا اذا كان يحمل صفة عميل او من بقايا قادة روابط القرى التي اندثرت وسحقت تحت نعل المناضلين والمنتفضين من ابناء شعبنا الفلسطيني. ويفسر المراقبون هذا التوجه بان الكيان الصهيوني يرفض التفاوض مع اي فلسطيني.

هذا بالنسبة للشق الاول، اما الشق الثاني والذي ينسجم تماما مع مخططات الادارة الامريكية، فهو ابقاء الوضع على ما هو عليه، اي تجميد مبادرة امريكية كانت أو اوروبية، ولكي يكون هذا الانسجام مستند الى الواقع، فان على الكيان الصهيوني خلق عقبات يكون حلها في المستقبل بنفس صعوبة حل المشكلة الاصلية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، التغيير الديمغرافي الذي يتمثل في استقدام الهجرة، وخصوصا من الاتحاد السوفيتي واثيوبيا، حيث يقدر عدد المهاجرين الجدد حتى نهاية العام الحالي بحوالي مليون و٣٠٠ الف مهاجر، وهذا العدد من شانه الاخلال بالوضع الديمغرافي بنسبة عالية جدا ولعدة سنوات قادمة.

العقبة الاخرى وهي ايضا مرتبطة تماما بالتغيير الديمغرافي، هي اقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة و هضبة الجولان لاسكان هؤلاء المهاجرين، وبالتالي انتزاع الاراضي العربية لصالح هذه المستوطنات التي ستعتمد اولا وقبل كل شيء على الزراعة، اي انتزاع اراض اخرى يعمل فيها المستوطنون، وقد تمت حتى الان مصادرة ٥٤٪ من اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح المستوطنات، وكل هذا بتمويل من الولايات المتحدة الامريكية، صاحبة المبادرة لحل ازمة الشرق الاوسط.

قد تدرك الولايات المتحدة وكذلك شامير وكل قادة الكيان الصهيوني، ان حل مشكلة المستوطنات في حالة حدوث اية تسوية لن يكون على غرار تفكيك المستوطنات والمدن في سيناء، لان المعطيات تغيرت تماما لدى معظم اطراف النزاع، ففي الكيان الصهيوني، اصبحت هناك كثافة سكانية بدرجة عالية في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، واصبح من المتعذر نقل كل هذا العدد من المستوطنين من الضفة وقطاع غزة وهضبة الجولان الى داخل حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧، وخاصة بعد استقدام العدد الهائل من يهود الاتحاد السوفياتي واثيوبيا. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة واوروبا، فان اي حل سيخلق مشكلة لاجئين اخرى.

اما في الجانب العربي فقد تغيرت معطيات كثيرة، حيث اقامت بعض الدول العربية علاقات كاملة مع العدو الصهيوني، وبالتالي خرجت من حلبة الصراع، كما اصبحت عملية التفاوض والاتصال بالعدو الصهيوني من قبل بعض الدول العربية، سواء كانت اتصالات سرية او علنية مشكلة سهلة لا تثير الاحراج، ويرفض حتى الشارع غير الرسمي في الجانب العربي التوقف عندها طويلا، فخلال الاعوام الثلاثة الماضية اجرت احدى الحكومات العربية ١١ اتصالا مع قادة العدو الصهيوني، وصل بعضها الى درجة التنسيق في الشؤون الامنية.

اما العالم الغربي، فان لديه اسبابه للابقاء على الوضع كما هو عليه لصالح الكيان الصهيوني، فبصرف النظر عما يقدمه الكيان الصهيوني من خدمة لصالح الدول الغربية، باعتباره قوة احتياطية للحفاظ على الانقسام وعدم الاستقرار في الوطن العربي، فان هذا التعلق الاوروبي "باسرائيل" نابع بشكل رئيسي من احتياجات غربية خاصة، فقد انشأ الغرب "دولة اسرائيل" بعد الحرب العالمية الثانية وجعل منها نوعا من التكفير امام ضميره وانهيار اخلاقياته خلال الحرب العالمية، حتى صار حفاظه على امنها وسلامتها، مهما كان سلوكها تجاه العرب وعدوانها عليهم، ولهذا فان معاملة العالم الاوروبي "لاسرائيل" غير خاضعة لاية قواعد سوى التغاضي والتساهل والدعم المطلق والحرص على اظهار الود والتنافس على التأييد والمساعدة في كل الظروف، وخلال ازمة الخليج، انهالت الاسلحة الحديثة والمساعدات المالية على الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة ومعظم الدول الاوروبية، وبالتالي فان كل مقاومة عربية للسياسة الصهيونية تترجم في الشعور الغربي على انها مقاومة مناوئة للغرب.

من هذا نستطيع ان نستشف، ان كل المبادرات المطروحة الان تهدف في حقيقة الامر الى الابقاء على الوضع الراهن كوضع مريح من كل الجهات للكيان الصهيوني، وان اي حل ما هو الا سراب ومضيعة للوقت، اذا لم يأخذ العرب بالحسبان قوة عربية متفوقة عسكريا، اما هذه المبادرات فانها تمنح الكيان الصهيوني الوقت لترسيخ وفرض الامر الواقع فقط لسد جدار اية مبادرة حالية او مستقبلية لا تستند على قوة عسكرية عربية، وحتى بروز تلك القوة العربية مرة اخرى، لا بد من الاستمرار في النضال وجعل الحياة بالنسبة للمستوطنين لا تطاق في الاراضي المحتلة، والانتفاضة خير دليل على ذلك وخير شاهد على ما يحدث. ■

امريكا
بين الفلاشا و F15 ومبادرة بوش

يقول مثل من تراثنا الشعبي: "لا تنظر الى دموع الصياد بل انظر الى ما تفعل يداه". ثمة حدثان مرا في الايام الماضية، اعادا للذهن الوطني في بلادنا، فحوى المثل ومعناه، فبينما كانت جلسات مجلس الامن الدولي توالي عقد جلساتها لاستصدار قرار يدين اجراء الكيان الصهيوني بابعاد أربعة فلسطينيين عن ارضهم المحتلة، خرجت الانباء الاولية، بأن امريكا لن تستخدم قرار الفيتو "على غير العادة". وعلى الجانب الاخر، وتحديدا عبر مطار اديس أبابا، تهبط عشرات الطائرات الاميركية والاسرائيلية، لتنقل خلال ٣٦ ساعة "١٥ الف يهودي اثيوبي (فلاشا)" الى مطار اللد في فلسطين المحتلة تحت اسم "عملية شلومو"، وان ذكرت بالعملية المماثلة التي تمت سنة ١٩٨٤، تحت اسم "عملية موسى" التي اسفرت عن نقل عشرة آلاف من يهود الفلاشا. الا ان العملية الاخيرة الادق والاسرع، ولم تحاول الاطراف المشاركة على خلاف عملية موسى، ان تتنصل من العملية او تخفي عملية النقل والمشاركة، بينما في عملية شلوموا، اسهمت عدسات التلفزيون باظهار عدد من الطائرات وهي تنتقل ما بين مطاري اللد وأديس أبابا. ولا شك ان الرسالة السياسية من وراء العملية والاعلان عن فحواها بهذا الشكل الدرامتيكي استهدفت تطمين الكيان الصهيوني وضمان صمته على تمرير الادانة الخجولة لقرار مجلس الامن حول ابعاد المواطنين الاربعة، والتأكيد على الخط الفعلي للسياسة الاميركية في المنطقة والذي لا يألوا جهدا في التمكين للكيان الصهيوني، من خلال الاسهام الجاد في تزويده بالبشر (الاسهام الاميركي في تهجير اليهود السوفيت واضح جدا) كممول رئيسي لأقامة المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة، وباعتبارهم وقود الحرب ايضا، وفي هذا المجال كتب أفنير رجب في صحيفة علهمشمار ٢٨-٥-١٩٩١، يقول: "مرة اخرى أظهرت الولايات المتحدة مدى صداقتها "لاسرائيل"، وأثبتت انها اذا نوت ستكون قادرة على التنفيذ، ومن الجدير بنا ان نتذكر ذلك، وفي اوج اشتداد الرياح، يجب العودة للمشاكل التي

العدو

أشغلتنا قبل عملية الهجرة الكبيرة، من أجل التمكين من استيعاب الهجرة الكبيرة".

ان عملية شلوموا، والتي حاول البعضان يبلعها، تحت حجة، انها الطعم الذي تقدمه اميركا قبل عملية الضغط القادمة على "اسرائيل"، يبدوا انها لم تكن كافية في ذاتها، لتتبعها مفاجئة اميركية لا تقل حجما، وتشكل امتدادا طبيعيا لها فما دام "الطعم" تمثل بالبشر، فيجب ان يردفوا بالسلاح بل بالسلاح الهجومي، وهو هدية وزير الدفاع الاميركي للكيان الاسرائيلي والتي تمثلت بهبة معلنة مقدارها عشرة طائرات - اف ١٥ - مقاتلة معترضة. وغيرها من السلاح وربما الاتفاقات السرية غير المعلنة كذلك، ويبدوا ان الطعمين كانا غير كافيين، ليتوجا بهدية ثالثة وهذه المرة على لسان الرئيس الاميركي جورج بوش نفسه، الذي طرح مبادرة تتعلق بوقف سباق التسلح في منطقة الشرق الاوسط وتضمن المبادرة اربعة بنود: -

١- تجميد الوضع الحالي في الشرق الاوسط لكل ما له علاقة باسلحة الدمار الشامل الموجودة في المنطقة.

٢- تقليص تزويد الشرق الاوسط بالاسلحة التقليدية.

٣- دعوة لعقد اجتماع للدول الخمس التي تعتبر الدول الممولة الرئيسية للمنطقة بالاسلحة من أجل تنفيذ المبادرة.

٤- تدمير كافة اسلحة الدمار الشامل الموجودة في المنطقة.

وأول هدايا المبادرة كما تظهر البنود السالفة، اخراج السلاح النووي الاسرائيلي، من سباق التسلح، والموافقة الاميركية الكلية على ذلك، ليظل في كل الاحوال ميزان القوى العسكري مائلا بشكل نوعي وثابت لصالح الكيان الصهيوني في مواجهة الدول العربية مجتمعة. ورغم قيمة الهدايا الكبرى فان الكيان الاسرائيلي سجل على المبادرة ملاحظات سلبية، كما اوردتها جريدة معاريف في ١٩٩١-٥-٣٠، تقول:

- التهديد العسكري العربي المركزي "لاسرائيل" هو في القوات التقليدية.

- القدرات النووية الاسرائيلية اذا افترضنا أنها قائمة تؤدي الى التوازن مع التفوق العربي بالاسلحة التقليدية.

- مبادرة بوش تخلخل هذا التوازن الاستراتيجي لصالح العرب.

والملاحظات السلبية الاسرائيلية على المبادرة، ترمي الى ان تكون الهدية الاميركية كاملة لانهاء القوات التقليدية العربية. أي نزع السلاح العربي تماما، طالما ان هذا السلاح التقليدي (يا للعجب) يوازي القدرات النووية الاسرائيلية !! هذا اذا وجدت على رأيهم. ولا أدري لماذا لم يكونوا اكثر وضوحا بالمطالبة بتسريح الجيوش العربية وربما ابقاء قوات الشرطة؟؟ والمضحك المبكي اننا قد نسمع مستقبلا استجابة اميركية لرزانة وجهة الرأي السابق، أما القائلين بسياسة الجزرة فيرون أن الهدايا الأمريكية ضرورية للمرحلة القادمة .او قولهم بأنها رشاوي لا بد منها لتليين موقف اسحق شامير (ونحن اصبحنا نشكك في من يضغط على من، شامير على بوش أم العكس) قبل ان تفرض اميركا حلها على ازمة الصراع في المنطقة. فنحيلهم كما تقول معاريف (المصدر السابق): "اما مغزى سياسة مبادرة بوش بالنسبة "لاسرائيل" فترتكز في أمرين، العلاقات الاسرائيلية الامريكية، والمجال الامني، ولقد اعلن بوش عن مبادرته بدون اجراء مداولات مسبقه حولها بين اوساط رفيعة المستوى في واشنطن وتل ابيب، وتضيف الصحيفة: "كيف بالامكان تطبيق هذه المبادرة في منطقة الشرق الاوسط، الذي لم يتم احراز اي تقدم فيه بمجال السلام؟ هذه رواية منفصله، وتواجه "اسرائيل" مشكلة، لكن لديها مجال مناورة واسع بالتاثير على الادارة الاميركية".

وكما كشفت المصادر الاسرائيلية ثلاثية التخطيط الاميركي/الاسرائيلي/ الاثيوبي فيما يتعلق "بحملة سليمان" فانهم يخططون معا لكيف يتم اخضاع المنطقة العربية واقامة العصر الاسرائيلي الاميركي بها، ممارسين خلق الوقائع والحقائق، وعلى الجانب الاخر، فان الهدايا الاميركية السابقة تستدعي كل واحد منها، لقاء عربيا لتدارس الامر، لانه يعني بنتائجه مستقبل المنطقة واستقلالها، ولا يعتقد طرف من الاطراف بأنه بعيد عن الاثار السلبية للسلوك الاميركي/الصهيوني. وللتذكير فقط نقول بأن النظرية الامنية الاسرائيلية تقوم على مبدأ احقاق التفوق على مجموع المنطقة العربية وكل جيوشها. وما دعوتها لانهاء القوات التقليدية كمطلب جديد، بعد المبادرة الاميركية بانهاء الاسلحة غير التقليدية، الا رسما لشكل المستقبل وميزان قوته كما يريدوه ولغير صالح الامة واجيالها، ومرة اخرى نسأل .. أين مجلس الدفاع العربي المشترك؟ بل أين نظرية الامن العربية.

ونتذكر الحكاية التي تطلب منا بأن لا ننظر الى دموع الصياد، بل الى ما تفعل يداه، وطارحين سؤالا معها: .. هل تسعى اميركا والكيان الاسرائيلي الى تحقيق تسوية، واذا كانتا جادتين، فأي تسوية تريدان .. حقا اي تسوية تريدان على ضوء نمط العلاقة الخاصة بينهما؟!.■

العدو

ابعاد مسألة المياه
في الصراع العربي الإسرائيلي

ارتبط المشروع الصهيوني في فلسطين منذ نشأته بمسألة السيطرة على الارض ومصادر المياه. ولعبت مسألة المياه منذ نشأت الحركة الصهيونية دورا مهما في كافة المخططات والمشاريع المختلفة عبر كافة مراحلها الاستيطانية. فمنذ شرع اليهود بالاستيطان على ارض فلسطين وهم يحاولون التمركز في مناطق تسمح لهم بالسيطرة والتحكم بمصادر المياه واستغلالها لمصلحة مشاريعهم ومخططاتهم الاستيطانية. وبعد قيام الكيان الصهيوني اخذت مسألة المياه تأخذ ابعادا اكثر حيوية تتواكب مع نموها وتطورها. وقد اكد بن غوريون على اهمية المياه بالنسبة للكيان الصهيوني حيث اعتبر في خطاب له عام ١٩٥٥ ان الاهمية المائية الى الكيان الصهيوني هي اهمية وجود او لا وجود.

لقد بدأت الصيحات الصهيونية تتعالى في العقد الاخير حول مستقبل ومصير دولتهم المصطنعة المرتبط في مسألة توفر المياه. فما هي ابعاد مشكلة المياه بالنسبة للكيان الصهيوني بكافة جوانبها الجغراسياسية؟.

يشكل جبل الشيخ والضفة الغربية المصادر الاهم للمياه العذبة بالنسبة لفلسطين الطبيعية وهي التي تنتج اكثر من ٦٠٪ من المياه القابلة للاستخدام. وهذه المناطق اصلا خارج خطوط الهدنة لعام ١٩٤٨، وهي تخضع تحت السيطرة العسكريه "الاسرائيلية" منذ عام ١٩٦٧. وتؤمن "اسرائيل" اكثر من نصف استهلاكها السنوي للمياه من هذه المصادر. وهي مناطق لا يوافق المجتمع الدولي على اعتبارها جزءا من الكيان الصهيوني، ولا يوافق على استمرار السيطرة عليها.

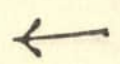
كما ان الخصائص الجغرافية لفلسطين تؤدي الى ارتفاع تكلفة انتاجية المياه الصالحه للاستخدام خصوصا في فصول الجفاف، لان اراضي فلسطين تقع اساسا ضمن المناطق الجافه وشبه الجافة والتي تتفاوت كميات سقوط الامطار فيها من موسم الى آخر، كما تمتاز المنطقة بوجود فصل جاف تماما.

ان استهلاك الكيان الصهيوني السنوي من المياه في الوقت الراهن حوالي ١،٩ مليار متر مكعب من المياه وهو يزيد عن ٩٥٪ من الموارد المائية المتوفرة والقابلة للاستخدام ما بين نهر الاردن والبحر المتوسط، وهي نسبة مرتفعة جدا في منطقة شبه جافة اساسا، لان هذه المناطق تعتبر مناطق هشه امام تقلبات المناخ والظروف الطبيعية. بذلك لم تترك مجالا او هامشا تستطيع معه التعايش مع ظروف مواسم الجفاف، وقد يؤدي تعاقب مواسم الجفاف الى حدوث مشكلة مائية خطيرة تصل الى درجة الكارثة البيئية، مما يتطلب السيطرة على مصادر مياه عربية جديدة.

ان "اسرائيل" تعمل على زيادة مواردها المائية سواء للأستخدام المنزلي او لاغراض الزراعة والصناعة. كي تواجه مشاكل الزيادة في عدد السكان سواء كان ذلك نموا طبيعيا او باستيعاب الاعداد الكبيرة من المهاجرين الجدد اضافة الى مشكلة الارتفاع في مستوى نوعية الحياة المطلوب توفيرها لهم. كل ذلك يتطلب بشكل اساسي الى تامين مصادر المياه اللازمة، علما ان معدل استهلاك الفرد في "اسرائيل" من المياه الآن يزيد عن ثلاثة اضعاف معدل استهلاك الفرد من المواطنين الفلسطينيين، وهذا يعني ان توفير المياه اللازمة للفرد "الاسرائيلي يحرم ثلاثة مواطنين فلسطينيين من مواردهم المائية.

ان بوادر ازمة مائية للكيان الصهيوني بدأت فعلا، حيث حذر ناطقا باسم شركة ميكوروت للمياه في ١٩٩٠/١٢/١٠ من تفاقم الازمة المائية نتيجة الاستخدام المفرط لمصادر المياه قائلا "يتوجب الاعلان عن حالة طوارىء قصوى فيما يتعلق بموضوع المياه، كما يتوجب اعادة ترتيب توزيع المياه على الزراعة والصناعة "كما انه اضاف "انه في حالة وصول مليون من المهاجرين اليهود فلن يتبقى من المياه ما يكفي".

ان تلك التصريحات تدل على عمق مشكلة المياه والتي تفاقمت نتيجة لعاملين هما محدودية مصادر المياه



في فلسطين الطبيعية اضافة الى ان الكيان الصهيوني يعمل على النمو السريع اكبر كثيرا من الامكانيات المتاحة في الاراضي التي استطاعت السيطرة عليها. وقد ادت هذه السياسات الى مشاكل بيئية خطيرة خصوصا على المصادر الجوفية التي تتعرض الى التدهور المستمر كميا ونوعيا نتيجة الافراط في استخدام مخزونها مما ادى الى تسرب مياه البحر وتلوث الاحواض الجوفية للمياه، علما ان ارتفاع نسبة ملوحة المياه يؤدي الى تدني نوعيته وكمياته المتاحة للاستخدام. ان تلك السياسات والتي تهدف الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب المصادر المائية الفلسطينية والعربية. من اجل استقطاب مهاجرين جدد وتعديل التركيب الديمغرافي "لدولتهم"، ستؤدي حتما لمشاكل بيئية خطيرة تهدد المنطقة باكملها. فقد قدر الخبراء "الاسرائيليون" كمية العجز الهيدرولوجي في المياه الجوفية بحوالي ٢ مليار متر مكعب وهي كمية تعادل معدل استهلاك الكيان الصهيوني السنوي، فتراكم هذا العجز حتما سيصيب المناطق المجاورة مستقبلا.

كما ان الاستغلال الجائر والمفرط لمصادر المياه لم يقتصر على مصادر المياه الجوفية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وانما شملت الضفة الغربية وقطاع غزة والمياه العربية في المناطق المجاورة في سوريا (هضبة الجولان المحتلة) وفي جنوبي لبنان وصحراء سيناء في مصر. حيث ان "اسرائيل" تستهلك اكثر من ٨٠٪ من مصادر المياه في الضفة الغربية المحتلة و٣٣٪ من قطاع غزة المحتلين. وتعمل "اسرائيل" على حفر آبار عميقة لاستغلال المخزون الجوفي لتلك المناطق والذي أدى في كثير من الاحيان الى نضوب وجفاف الابار التي تستخدم من قبل المواطنين الفلسطينيين والذين يمنعون حسب الاوامر العسكرية الاسرائيلية من حفر آبار مثيلة. كما ان "اسرائيل" تسيطر على مياه نهر الاردن وتستهلك اكثر من ٣٠٪ من مياه النهر مما ادى الى مشاكل بيئية في مجرى النهر في مناطقه الجنوبية اضافة الى انخفاض مستوى البحر الميت.

كما ان "اسرائيل" تعمل على استغلال مياه نهر الليطاني والمياه الجوفية في صحراء سيناء بمصر. فقد صرحت مصادر لبنانية بأن "اسرائيل" انشأت نفقا تحت الارض تسحب من خلاله مياه نهر الليطاني ضمن خطة تحويل مياه النهر للكيان الصهيوني. كما ان هناك اعتقادا كبيرا بأن "اسرائيل" تعمل على تنفيذ مشروع مخطط لسحب المياه الجوفية في شمالي سيناء عند منطقة رفح.

امام تفاقم الازمة المائية في "اسرائيل" واستنزاف كافة الامكانيات التقنية المتاحة والمعقولة التكاليف فما هي الخيارات المتوفرة لسد العجز في المياه القابلة للاستخدام والمتوفرة محليا. يقدر الخبراء والمختصون بمسائل المياه بأن "اسرائيل" لن تتمكن من الاستمرار دون ضمان مصادر مياه دائمة جديدة وبكميات وفيرة لسد حاجاتها المائية. لقد بدأ فعلا الخبراء "الاسرائيليون" في التفكير في مسألة تأمين المياه من مصادر خارجية بالرغم من المخاطر المستقبلية في الاعتماد على تلك المصادر لماده حيوية لبقاء "دولتهم". وقد أقام ممثلوا الكيان الصهيوني اتصالات مع تركيا ومصر ودول البلقان لتأمين الارتفاع المستمر للاحتياجات "الاسرائيلية" من المياه، لكن المشكلة الاهم في تأمين وسائل نقل للمياه بتكلفة اقتصادية. وقد قام الخبراء الاسرائيليون بدراسة البدائل الفنية المختلفة والتي يمكن حصرها بثلاث بدائل:

اولا: مد خطوط انابيب من مصادر المياه الدائمة في المنطقة الى "اسرائيل" والذي يتطلب مدها عبر اراضي عربية. وهو ما يتمثل في مشروع اوزال الشهير.

ثانيا: مد قنوات مائية من نهر النيل عبر سيناء الى "اسرائيل".

ثالثا: نقل المياه بواسطة ناقلات مياه عبر البحر وهذا يتطلب تحمل اعباء بناء منشآت مائية مكلفة اقتصاديا وان هذه المحاولات تهدف الى تامين متطلبات استيعاب مهاجرين جدد الى الكيان الصهيوني ولخدمة اغراضهم التوسعية. بالرغم من ان تحقيق ذلك يتطلب اقامة علاقات وثيقة مع الدول التي ترتبط بالمشروع، ولن يتم تحقيق ذلك الا باقامة تسوية سياسية لمشاكل الشرق الاوسط بما فيها القضية الفلسطينية.

ان العقلية الصهيونية والتي ترفض السلام واقامة تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني حتما تعد العدة بالحصول على مصادر جديدة للمياه باحدى الوسيلتين التاليتين: - اما اقامة تسوية مع الدول العربية تتجاوز القضية الفلسطينية عن طريق تجزأة الى مراحل على طريقة كامب ديفيد وتاجيل المسالة الفلسطينية للمراحل القادمة والتي تتمكن بها في فرض امر واقع جديد من المنطقة واما شن حرب جديدة تستطيع من خلالها السيطرة على مصادر مياه عربية جديدة او فرض امر واقع جديد يمكنها من المساومة للحصول على مياه دائمة. ■

كتاب

قناة البحرين

الابعاد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية

يتصدى هذا الكتاب لفضح الابعاد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الخطرة التي سوف تترتب عن قيام الكيان الصهيوني بتنفيذ مشروعه الخاص بقناة البحرين التي ستربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت. ويضم الكتاب مقدمة وخمسة فصول، وقد صدر عن جمعية الدراسات العربية في القدس عام ١٩٨٢ في ١٥٦ صفحات وهو بقلم المهندس الزراعي عبد الرحمن ابو عرفة.

يتناول الفصل الاول من الكتاب الخلفيات التاريخية التي ادت الى ظهور فكرة المشروع الحالي، كما يأتي المؤلف على ذكر الشخصيات التي ساهمت في ابراز فكرة المشروع الى حيز الوجود بدءا من الكولونيل آلن والجنرال غور دون وانتهاء بنوفيل نئمان الذي اوكلت اليه رئاسة لجنة التنظير والتوجيه، التي اوصت بدورها باعتماد المجمع الجنوبي كمسار للقناة. كما يتضمن هذا الفصل استعراضا سريعا لجملة المشاريع التي اهتمت بدراسة امكانية توليد الطاقة من خلال استغلال قوة اندفاع مياه نهر الاردن، بما في ذلك المشروع الاردني الخاص بانشاء قناة للطاقة بطول ١٩٠ كلم تمتد في جزء منها على شكل نفق يبدأ من خليج العقبة ويتجه شمالا نحو البحر الميت.

يتعرض الفصل الثاني من الكتاب الى اظهار خواص البحر الميت، كما يبحث في العوامل التي تؤثر على مستوى سطح المياه ومدى تركيز الاملاح الذائبة فيه واهميتها الاقتصادية. وفي هذا الاطار يبين المؤلف انه حتى بداية الستينات كان ما يقارب من ١٦٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن العذبة والمياه الواردة من مصادر اخرى تصب سنويا في البحر الميت، ويفضل ذلك حافظ البحر الميت على مستوى ارتفاع قدرة ٣٩٣م تحت سطح البحر، كما بقيت مساحته تتراوح حول ١٠٠٠ كلم٢. وبعد ان نفذت مشاريع المياه العذبة الواسعة انخفضت الطاقة التزويدية لنهر الاردن الى ٢٠٠ مليون متر مكعب قبل ان تصب في البحر الميت. ونتيجة لهذه المشاريع هبط مستوى المياه في البحر الميت الى ٤٠٢م تحت سطح البحر، ومن المتوقع ان يصل الى ٤١٠ م عام ١٩٩٠، كما تقلصت مساحته الى ٧٣٠ كلم٢. ومنذ عام ١٩٧٨ انفصل البحر الميت واصبح يتكون من قسمين: شمالي ويضم ٩٥٪ من مياه البحر الميت ويصل عمق المياه فيه الى ٤٠٠ متر، وجنوبي يشغل ٢٥٪ من مساحة البحر ويضم ٥٪ من مياه البحر ولا يتجاوز عمق المياه فيه ٦٣ م. وقد تحول هذا القسم من الناحية العملية الى احواض لتبخير المياه ضمن المشروع الاسرائيلي لاستغلال أملاح البحر الميت.

ثم ينتقل المؤلف الى توضيح الاهمية الاقتصادية لمياه البحر الميت التي تنبع اساسا من النسبة المرتفعة من الاملاح التي تحتوي عليها هذه المياه. وبعد ان يستعرض المؤلف مراحل الاستغلال الفعلي للمعادن الذائبة في البحر الميت ابان الانتداب البريطاني على فلسطين ينتقل الى توضيح مدعم بالارقام لطبيعة المشاريع الاسرائيلية في هذا الصدد ولعمليات التطوير النوعية التي ادخلت على اساليب استخراج البوتاس من البحر الميت.

وفي الاطار نفسه يستعرض المؤلف باقتضاب المشاريع العربية لاستغلال بوتاس البحر الميت، كما يشير الى ان تنفيذ "اسرائيل" لمشروعها القاضي برفع منسوب مياه البحر الميت بالكمية التي اعترفت بها ورقة الطاقة الاسرائيلية الى مؤتمر نيروبي عام ١٩٨١ سوف تغرق وتدمر محطات الضخ والسدود الخاصة بمشروع البوتاس الاردني.

في الفصل الثالث يتعرض المؤلف لمشروع القناة، كما يبين مساراته المقترحة والمسار الفعلي، والتفصيلات الفنية للمشروع. وقبل ان يسترسل في توضيح طبيعة مسارات القناة المقترحة، ينوه بأن الدوافع والمناورات السياسية بين الاحزاب الصهيونية لم تكن بعيدة عن رسم تلك المسارات.

لقد شملت المقترحات المختلفة عدة مسارات تركزت في ثلاثة مجمعات هي: ١ - المجمع الشمالي، ٢ - مجمع الجبل، ٣ - المجمع الجنوبي وبعد ان يزودنا

المؤلف بتوضيحات مدعمة بالرسوم والاشكال لهذه المسارات، وللمساحات التي يمكن ان تغمر بالمياه في حال تنفيذ المشروع، ينتقل الى استعراض الافكار التي طرحت بخصوص الاستغناء كليا عن فكرة نقل المياه الى البحر الميت والاستعاضة عن ذلك بانشاء "بحر ميت" جديد في المنطقة الواقعة الى الشمال من مستعمرة "عين ياهب" في وادي عربة.

اما الفصل الرابع فيتضمن مناقشة اقتصاديات المشروع من حيث التكاليف والتمويل والجدوى الاقتصادية. وفي سياق مناقشة تكاليف وتمويل المشروع ينوه المؤلف بان الكلفة الحقيقية للمشروع هي في دور التخمينات، ومن الممكن جدا ان تتضاعف مع تزايد التضخم النقدي الاسرائيلي، كما يبين انه امام تعثر فرص التمويل الاجنبية الرسمية كان لابد ان تلجأ "اسرائيل" الى الاتجاه نحو نوعين من رؤوس الاموال الاجنبية: ١) المستثمرين التجاريين الاجانب، ٢) المستثمرين اليهود وجمعيات الجباية اليهودية الخارجية، وازاء التحفظات الاسرائيلية على المصدر الاول لجأت "اسرائيل" الى جمع مبالغ مالية من ممولين يهود بواسطة منظمة السندات الاسرائيلية (البوندز). وبالفعل فقد تمكنت هذه المنظمة حتى منتصف آذار/ مارس ١٩٨١ من جمع ٢٥٠ مليون دولار عن طريق بيع مستنداتها. كما تعهد صندوق الجباية اليهودية بجمع مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويا لتمويل المشروع.

بعد ذلك ينتقل المؤلف الى مناقشة الجدوى الاقتصادية للمشروع، ويبرز ما اعترفت به لجنة التخطيط من ان المشروع في احسن احواله لن يغطي تكاليفه قبل ثلاثين عاما من بداية الانتاج. كما ينوه بان المدافعين عن المشروع يرددون: ان المهم ليس في كمية الطاقة المنتجة بل في ما هيتها التي تكمن اهميتها في: ١- انها توفر كميات كبيرة من الوقود تصل الى ٣٠٠ ألف طن من النفط السائل قيمتها ٩٠ مليون دولار، ٢- تعتمد في طاقتها التشغيلية على المياه وفي ذلك تنويع لمصادر الطاقة وتقليل الاعتماد بدرجة كبيرة على المصادر الخارجية للطاقة، ٣- تمثل تنويعا للمكان، بوجودها في منطقة جغرافية بعيدة نسبيا عن مواقع محطات الطاقة الاخرى، ٤- انها تتمتع بقابلية التشغيل حسب الحاجة، فمن المعروف ان المحطات الحرارية العادية التي تعمل بالوقود العادي لا يمكن وقف تشغيلها ويترتب عليها العمل لمدة ٢٤ ساعة متواصلة وبذلك تستهلك كميات كبيرة من الوقود حتى في ساعات انخفاض استهلاك الكهرباء.

وفي هذا الفصل، يفرد المؤلف حيزا كبيرا لرسم صورة متكاملة عن الجهود الاسرائيلية التي تهدف الى تنويع واستغلال بدائل الطاقة، كالفحم الحجري، والمياه، والطاقة الشمسية، والطاقة النووية، حتى استعمال الرياح، بحيث يتم الاستغناء كليا في نهاية هذا القرن عن المحطات الكهربائية التي تعمل بالنفط.

وفي سياق حديث المؤلف عن الطاقة الكهربائية الناتجة عن مشروع القناة واهميتها، يشير الى ان المخططات التي وضعت تتوقع بان تقوم محطة القوة الكهربائية في "عين بقيق" على شاطىء البحر الميت، بانتاج ٦٠٠ ميغاواط من الكهرباء خلال العشرين سنة الاولى من بداية تشغيل القناة، و ٤٥٠ ميغاواط اخرى سنويا خلال العقود الثلاثة التالية، وفي حالة تشغيل هذه القناة فان قيمة الانتاج المتوقع منها سيكون بحدود ٢٠٠ مليون دولار سنويا، كما يتوقع ان توفر هذه المحطة على مدى خمسين عام من تشغيلها ١,٣ مليار دولار سنويا. وبذلك تكون الفائدة الاقتصادية خلال هذه الفترة توفير ٥٠٠ مليون دولار امريكي بعد تغطية الاستثمار عدا عن الفوائد الجانبية. كما سيتم انتاج طاقة كهربائية اضافية من القناة المفتوحة بطول ٢٢ كلم حيث يمكن ان تستخدم مياهها لمشاريع حكومية اخرى، تستهدف تحويل اشعة الشمس الى طاقة تقدر ب ١٥٠٠ ميغاواط. كذلك سيتم بناء بركة صناعية في "عين بقيق" لاستغلال الطاقة الشمسية من اجل انتاج ٣ - ٥ ميغاواط من الكهرباء، وسيكون بامكان المحطة النووية المزمع انشاؤها في النقب انتاج نحو ٩٠٠ ميغاواط اخرى من الكهرباء.

وبخصوص الفوائد الجانبية لمشروع القناة ينوه المؤلف بان مشروع قناة البحرين يندرج في صلب المفهوم الصهيوني من حيث انه يشكل قفزة كبيرة نحو توطين النقب لايجاد فاصل بشري حقيقي ومتراص يفصل الضفة الغربية من الشرق عن قطاع غزة وشمالي سيناء من الغرب. كما يكشف المؤلف عن ان العملية المحورية في هذا المجال، تكمن في قسم من المشروع المنفذ على شكل قناة حقيقية مفتوحة تمتد من حدود قطاع غزة بعرض ٢٥ م على امتداد ١٨ كلم نحو الجنوب الغربي في عمق النقب، حيث ستنشأ على ضفاف هذه القناة مواقع سياحية تشمل الفنادق والمنتجعات السياحية وبرك السباحة والرحلات النهرية.

كما سيكون بالامكان انشاء تفرعات للقناة على امتدادها تصب في مواقع معينة تشكل بركا اصطناعية

تستغل في تربية الاسماك، بحيث يمكن اقامة مجموعة من المستعمرات التي تعتاش على صناعة الاسماك. اما في المنطقة التالية من المشروع والمنفذة على شكل نفق، فسيتم ضخ مياه القناة عبر انابيب فرعية الى منشآت اضافية بقصد تحلية هذه المياه واستغلالها لري الاراضي بشكل يتيح اقامة ما ينوف على ١٠٠ مستعمرة زراعية في تلك المنطقة، تندرج ضمن مشروع يعرف "بالمشروع الجنوبي"، الذي كان قد تقدم به رسميا رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. واضافة الى ذلك كله سيتم استغلال المياه لتبريد المفاعلات النووية في ديمونة.

وفي الفصل الخامس يناقش المؤلف الابعاد السياسية والقانونية للمشروع، ويستهل تلك المناقشة بوصف تنفيذ المشروع الاسرائيلي لشق قناة البحار بانه مغامرة سياسية على درجة عالية من الخطورة، تستهدف الحصول على امتيازات استراتيجية بالغة التأثير على قضية النزاع العربي - الصهيوني. بعد ان يعدد تلك الامتيازات ينتقل الى توضيح المركز القانوني للبحار المغلقة الذي لا يجيز للدولة لها شواطىء على البحر المغلق ان تقوم باعمال تضر بالدول الشاطئية الاخرى. ويشير الى ان رفع مستوى سطح البحر الميت فوق مستويات معينة من شأنه ان يغير الوضع الطبوغرافي للمنطقة الحدودية. ومن الطبيعي ان يكمن في تغير الوضع الطبوغرافي عوامل استراتيجية بعيدة المدى. منها ضرورة تغيير الخطط والوسائل العسكرية المحتملة في المستقبل، ويخلص المؤلف الى القول ان الاردن قد أعرب عن معارضته لهذا المشروع باعتباره يتعارض مع القوانين الدولية الخاصة بالمناطق المحتلة والقوانين الخاصة بالبحار المغلقة.

بعدها ينتقل المؤلف الى بيان الاضرار المادية والسياسية التي ستلحق بالشعب الفلسطيني نتيجة لتنفيذ مشروع القناة الاسرائيلية، حيث سيؤدي ارتفاع منسوب المياه في البحر الميت الى خسارة مساحات واسعة من الاراضي الزراعية في الاغوار بالضفة الغربية، كما سيتكرس احتلال "اسرائيل" لقطاع غزة. وفي هذا الصدد يبين المؤلف ان فكرة مرور القناة في اراضي غزة ليست بعيدة عن طبيعة الافكار الصهيونية القائمة على سياسة الامر الواقع.

وفي مجال تعرض الكاتب لموقف منظمة التحرير الفلسطينية من المشروع، يبرز ان المنظمة التي اكتسبت شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني من خلال

مقررات القمة العربية وقرارات الامم المتحدة ومن الاعتراف الدولي الشامل، تعتبر صاحبة الحق القانوني لكل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية ارضا وسكانا. كما يبرز المؤلف الاهمية الخاصة للموقف المصري نظرا الى المسؤولية القانونية التي تحملتها مصر في ادارة قطاع غزة طوال عقدين من الزمن. وينوه بشكل خاص بموقف الاحزاب المصرية المعارضة التي كانت اكثر ادراكا لمخاطر المشروع.

وفي سياق مناقشة المؤلف لردود الفعل الدولية ومخاطر المشروع على السلام العالمي، يذكر بان المشروع الاسرائيلي هو خرق فاضح لقرارات الامم المتحدة وللمواثيق الدولية.

اما بخصوص التصدي لمشروع القناة فالمؤلف ينوه ببعض المواقف العربية الايجابية التي برزت من خلال عملية التصدي للمشروع الاسرائيلي، الا انه يستطرد قائلا انها مازالت قاصرة عن تجاوز المستوى الاعلامي، ولم تستطع - عمليا - ان تكون على مستوى التحدي الفعلي المطروح.

صحيح "ان هذه الدراسة التي يضمها هذا الكتاب ليست سوى محاولة سريعة لاطلالة عامة على مشروع قناة البحرين" وهو ما نوهت به جمعية الدراسات العربية في كلمتها التي تصدرت الصفحات الاولى لهذا الكتاب، الا ان المؤلف بذل، بلا شك، مجهودا جادا باعداد هذا الكتاب الذي تبرز اهميته اذا ادركنا مدى تعذر صعوبة الحصول على معلومات تتعلق بهذا المشروع سواء لقلتها في الوطن العربي او لغياب المراجع.

وربما كان من المفيد ان نشير الى ملاحظات اخرى:

١ - لقد كان من الطبيعي ان يكون الفصل الاول الذي يبحث في فكرة المشروع مقتضبا، ربما لان المؤلف اراد ان يعرف القارىء - في عجالة - بتاريخ المشروع قبل ان ينتقل الى مناقشة بقية الجوانب المتعلقة به، لكننا نرى انه اقتضب اكثر من اللزوم في مناقشة الجدوى الاقتصادية للمشروع التي كان من المتوقع ان تكون اكثر تفصيلا.

٢ - بمراجعة المصادر العبرية للكتاب يلاحظ غياب جوهري للمقالات والدراسات التي نشرت في الصحف العبرية خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ والمتعلقة بقناة البحرين، والتي كان بالامكان، لو استخدمت، ان تزيد من غنى المناقشات التي طرحت في هذه الدراسة.

وبعد، فهذا كتاب علمي جيد، واضح الاسلوب، مبني الفكرة التي دعمت بالرسوم والاشكال وهو يستحق الاهتمام والتقدير. ■

تتمة راينا

٣٣٨ والارض مقابل السلام التي طرحها الرئيس بوش من جهة اخرى. ولقد جاء التوجه نحو تسمية المؤتمر "بالاقليمي" انطلاقا من امكانية مشاركة دول المنطقة كلها وليس دول الطوق فقط. وكان جدول اعمال المؤتمر يتعلق ببحث قضايا منها موضوع التسلح والمياه والاقتصاد بحيث يجيب على التحديات الاربعة بشكل شامل. وبهذا تكون الاولوية لمسار العلاقات الاسرائيلية العربية لتكون مدخلا لحل المشكلة الفلسطينية الاسرائيلية.

كان بيكر في جولاته الاربع يتصرف بهدف استثمار الفوز في حرب الخليج باسرع ما يمكن. ولكن شامير لم يمنح لبيكر فرصة استثمار اي فوز لصالح امريكا يمكن ان يحمل اي اهتزاز في القيمة الاستراتيجية للكيان الصهيوني واطماعه التوسعية التلمودية في المنطقة. وعلى الرغم من تحركات بيكر ولقاءاته في الدول العربية المتحالفه مع امريكا في العدوان على العراق تحت شعار البحث عن تسوية وعقد مؤتمر للسلام، الا انه كان يتحرك تحرك المنتصر ليس على العراق فحسب وانما على كل العرب بمن فيهم دول حلف حفر الباطن. واذا كانت مصر قد غنمت بعض الديون المسقطه عنها. فان سوريا واجهت شروطا امريكية لقبولها في المشاركة لعملية السلام تشابه الشروط المجحفة التي فرضتها امريكا على العراق خاصة المتعلقة بموضوع الاسلحة. لقد شعر السوريون ان الامريكان يتعاملون معهم من منطق انهم هزموا بفقدهم لعمقهم الاستراتيجي ،العراق. وان مصلحة "اسرائيل" وامكانية جلبها الى مؤتمر سلام يقتضي تخلي سوريا عن ترسانة الاسلحة التي تهدد الكيان الصهيوني.

. ومع التعقيدات التي واجهت بيكر نتيجة الموقف الصهيوني المتصلب والرافض لمؤتمر السلام الذي يقوم على اساس قرارات الشرعية الدولية، فان الموقف السوري يعيد تاكيد بعض الاسس المنطقية والمبدئية التي تشكل اساس لقاء فلسطيني سوري في هذه المرحلة. ولقد جاءت زيارة وفد اللجنة التنفيذية برئاسة الاخ ابو اللطف الى سوريا على ضوء الموقف السوري الذي تقتضي مصالحه الراهنة الوقوف في وجه الخطة الامريكية الصهيونية الرامية الى استثمار الفوز لصالح امريكا والكيان الصهيوني وعلى حساب الامة العربية كلها. لقد اتسمت لقاءات دمشق بالوضوح والصراحة وبضرورة التمسك بالعلاقات الثنائية وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركه لكل من فلسطين وسوريا والامة العربية. ان حرمان سوريا من الغنائم التي وعدت بها قبل دخولها الحرب خاصة المتعلقة بانسحاب الكيان الصهيوني من الجولان يمنعها من المشاركة في اي مؤتمر لا يقوم على اساس الشرعية الدولية التي تفرض على الكيان الصهيوني الانسحاب من كل الاراضي التي احتلها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والجولان واللتان قامت بضمهما رسميا الى الكيان الصهيوني. ويأتي تشبث سوريا بضرورة مشاركة الامم المتحدة بشكل فاعل في المؤتمر انطلاقا من ان قرارات الشرعية الدولية يجب ان تكون وتظل الاساس الذي عليه تسير المفاوضات. كما ان استمرار المؤتمر يعني اعطاء الشرعية الدولية المتمثلة بمجلس الامن دور الحكم القادر على فرض قرارات على كل من لا ينصاع لتنفيذها.

وحيث ان امريكا تعتبر ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الخاسر الثاني بعد العراق لهذه الحرب العدوانية، فانها تسعى جاهدة لانزال اقصى العقوبات بالمنظمة وبالشعب الفلسطيني الذي يتمسك بصلابة بهويته الوطنية التي تعبر عنها م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد. ان مشروع التسوية الذي تسعى امريكا لتطبيقه لصالح الكيان الصهيوني هو في الحقيقة مشروع محاولة تصفية منظمة التحرير الفلسطينية والقضية العادلة للشعب الفلسطيني.

وتحاول امريكا ان تلعب دورا مخادعا مع الاردن بتصوير اهمية دوره في تحقيق التسوية وهم يقصدون بذلك تصفية م.ت.ف وذلك عبر الدعوة الى الغاء قرار فك الارتباط والى العودة الى مشروع الوفد الاردني الفلسطيني المشترك والغاء كل نتائج المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة والمتمثل بالمشروع الفلسطيني للسلام، وباعلان الاستقلال.

لقد جاء اللقاء الفلسطيني السوري ليشكل خطة اعتراضية لمشروع التصفية الذي تخطط له امريكا. كما ان هذا اللقاء من شانه ان يعيد بل ويفرض حالة من الصحوة القومية من لحظات الغفلة التي استخدم فيها العرب ضد انفسهم و لينهشوا لحم ذاتهم. واذا كان البعض يعتبر ان المنظمة والشعب الفلسطيني بموقفهم المؤيد للعراق قد دفعوا الرئيس صدام حسين الى التعنت وعدم التراجع قبل المعركة. فاننا نقول لهم، انهم بموقفهم المؤيد لعدوان بوش على العراق قد دفعوه الى عدم التراجع والى الاصرار على العدوان ضد العراق. وان موقفنا المبدئي الاخلاقي يظل في اطاره الصحيح الطبيعي الذي لن يغير من النتائج النهائية شيئا فلو انسحب العراق امام التحالف العدواني بعد تشكيله فانه سيواجه نفس المصير ان لم يكن اسوأ حيث ان المخطط الامريكي العدواني ضد العراق كان معدا له قبل احداث ٢ آب.. ولكن الموقف الذي كان سيحصل لو وقفت الدول العربية الى جانب العراق. وتمسكت بحل المشكله عربيا فانها كانت ستفرض الامة

العربية عملاقا جديدا في هذا العصر.

لقد عاد بوش مباشرة الى التركيز على التحدي الثاني بعد ان وجد ان التحدي الثالث قد يكون نتيجة لما يحمله حل التحدي الثاني من ضغوط. ولقد استبشر البعض خيرا في مبادرة بوش التي اعلنها في ٢٩-٥-١٩٩١ في خطابه في احتفال التخرج في اكادمية سلاح الطيران حيث قال: (بعد التشاور مع الحكومات داخل المنطقة وغيرها حول كيفية ابقاء ثم عكس حشد الاسلحة غير الضرورية الباعث على عدم الاستقرار فاني اقترح اليوم مبادرة لضبط الاسلحة في الشرق الاوسط وتتضمن توجيهات تتعلق بتزويد تلك الاسلحة وتخص صادرات الاسلحة التقليدية وقيودا على الصادرات التي تساهم في انتاج اسلحة الدمار الشامل. والتجميد الفوري ثم الحظر لاحقا على الصواريخ ارض ارض في المنطقة. والحظر على انتاج مواد الاسلحة النووية. ان وقف انتشار الاسلحة التقليدية وغير التقليدية في الشرق الاوسط الذي يتم فيه دعم الحاجة المشروعة لكل دولة في الدفاع عن نفسها سوف يتطلب تعاون الكثير من الدول في المنطقة وفي العالم. ولن يكون الامر مهلا، لكن الطريق الى السلم لم يكن مهلا ابدا).

وجاء وصول وزير الدفاع الامريكي ديك تشيني الى الكيان الصهيوني بعد ساعات من اعلان الرئيس بوش عن مبادرته. وكان رد الفعل الصهيوني المبدئي يشير الى الاستعداد لبحث الحد من الاسلحة التقليدية الا انه تجنب مسالة الاسلحة النووية وكان اول تصريح لتشيني هو ان الولايات المتحدة ستزود "اسرائيل" بعشر طائرات مطاردة اف ١٥ ايجل قيمتها الاجمالية ٦٥٠ مليون دولار ستقوم امريكا بدفع ثمن هذه الطائرات.

كما اعلن تشيني عن اتفاقه مع وزير العدوان الصهيوني اريتز على مواصلة تطوير مشروع صاروخ السهم المضاد للصواريخ والذي يدخل في اطار برنامج حرب النجوم. وستقوم الولايات المتحدة بتغطية ٧٢٪ من تكاليف المشروع البالغ ٣٠٠ مليون دولار.

لقد بدأت مواجهة هذا التحدي بتوزيع غنائم جديدة للكيان الصهيوني الذي يمتلك من التفوق في سلاح الطيران ما يجعله الاقوى في المنطقة. وردا على حملة الاستغراب بالاعلان عن تزويد الكيان الصهيوني مباشرة بعد اعلان مبادرة الرئيس بوش لضبط الاسلحة. قال المتحدث باسم البيت الابيض مارلن فتزووتر "ان بوش اعلن امس اجراءات للحد من التسلح تهدف الى تامين الاستقرار في الشرق الاوسط.. ونحن نرى ان الاسلحة التي تحدث عنها تشيني يتفق مع رغبتنا في تحقيق الاستقرار في المنطقة".

هكذا وببساطة تقوم امريكا بدورها الجديد في قيادة العالم بطريقة لاهوتية، تعز من تشاء وتذل من تشاء ويتباهى رئيسها امام خريجي اكاديمية سلاح الطيران بقوله "ستجدون ايها الخريجون انه ليست هناك قوة مقاتلة تواجهونها تتمتع بالمهارات التي لديكم. وبالتكنولوجيا او قوات الاسناد التي بحوزتكم. وستجدون انه ليس هناك من يتحدانا في قيادة العالم".

نحن لسنا في موقع يتحدى امريكا في قيادة العالم. ولكننا في موقع رفض ان تخطط لنا امريكا قدرنا. وندرك جيدا ان المزيد من الغطرسة الامريكية يعني المزيد من ارتكاب الاخطاء والجرائم بحق الانسانية ويعني مقدمات السقوط الكبير.

ان مصدر قوة قضيتنا باعتمادها على الشرعية الدولية التي اعتمدتها امريكا نفسها في حرب الخليج. وان رفض مبدأ تجزئة الشرعية الدولية يلاقي قبولا وتمسكا من قبل قوى كثيرة في العالم. وان القوة الدولية يمكن ان تتلاعب بها امريكا بحكم سيطرتها باساليب الترغيب والترهيب على مجلس الامن وقراراته. ومن هنا فان تدعيم هذه الشرعية الدولية بالشرعية العربية المنصوص عليها في قرارات القمة العربية (خاصة قمة الرباط) انما يتطلب اول ما يتطلب المزيد من حالة التلاحم الآني ولو على اساس المصالح المشتركة لدول الامة العربية وخاصة دول الطوق. ويأتي الموقف السوري والموقف الاردني والموقف المصري والموقف اللبناني في جوهر التماسك الضروري لانقاذ الشرعية الدولية المتعلقة بمنطقتنا من محاولة الكيان الصهيوني شطب الامم المتحدة من خارطة العالم. ويبقى بالنسبة لنا كفتحويين ضرورة التمسك بالشرعية الفلسطينية التي اقرها المجلس الوطني وعدم السماح بالتراجع عنها لانها تشكل المدخل الاساسي لحماية الشرعية القومية والشرعية الدولية.

ان التلاحم الفلسطيني الراهن والالتفاف حول م.ت.ف والدولة الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني هو مقدمة للنتائج التي يمكن ان تسفر عنها اية عملية تسوية في الشرق الاوسط. فاسوار الشرعيات الثلاث لا تحمي فقط م.ت.ف من التصفية ولكنها تفرض وجودها على الساحة الدولية في اي تسوية عادلة شاملة لتكون النتيجة الطبيعية لذلك الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وانها لثورة حتى النصر

كلمات سريعة

(١)

في مكتبه الضيق مساحة، والكبير معنى ورحابة، جاءته فكرة، كيف يضيف الى الغرفة الضيقة معاني كفاحية بدون لغة الكلام، وتضيء بمعاني الوفاء الكبير، فجاء بصور الشهداء ووضعها اولاً تحت زجاج طاولته، وتغطت المساحة تماماً، في الوقت الذي حمل له الكثيرون، صوراً لشهداء آخرين... أفرد لهم صدر وجنبات المكان الضيق، حتى أصبح المكتب كله، كانه معرضاً لأولئك الرجال الذين ضحّوا بحياتهم من أجلنا.

وكانه يقول لنا.

يمكننا بعمل صغير، ان نبرز معنى الوفاء والمحبة، وان نؤكد على دروس نريدها، دون بلاغة الخطاب.

وأيضاً كانه يقول:

للشهداء صدر وقلب المكان، فهم خصب الذاكرة، وهم بهاء فعلنا الذي كان. وحقيقتنا التي تكون.

(٢)

ذكرت الشرطة الصهيونية ان مهاجراً سوفياتياً (٥٤ عاماً)، في حالة بطالة طعن زوجته حتى الموت يوم الاثنين ١٣ أيار ١٩٩١، في تل أبيب، ثم قفز من نافذة مبنى من طابقين، واضافت الشرطة ان الرجل لازال على قيد الحياة، وتضيف اذاعتهم: "ان جيران الزوجين قالوا انهما كانا يعانيان من مشكلات التأقلم مع الحياة في "اسرائيل" ولم يستطيعا الحصول على وظائف ولم يتلقيا رعاية نفسية كافية، وقال الجيران ان الرجل اراد العودة الى منزله في طشقند ولكن زوجته رفضت؟!!"

وتلك هي الحكاية، ارادوا له ان يستبدل طشقند بحيفا، وان يتحول من سيد الى باحث عن عمل ولو عملا اسود دون ان يلقاه.

فمن قال ان لا فارق بين طشقند وام الفحم.

من قال أن الهواء هو الهواء.. والوطن هو الوطن او المساء هو المساء؟ أي حلم أسود توقظه الصهيونية وتزنر به رقاب هؤلاء المستوطنين؟

يعرفون أن الجنة الموعودة وهم.. ولكنهم يأتون.. ليمتصوا هواء رئتي، ويسرقون تراب بلادي؟

لا.. لن تكون القدس مثل طشقند

ولا الارض هي الارض.. هنا.. لا ثلج ولا فودكا ولا الحلم الموعود..

هنا.. الارض فلسطين

هنا.. الزمان فلسطين

هنا اليد السمراء، تفلح الارض وتتعب في الصباح، وفي المساء يعشش الوطن موالا.. وخطوة فداء..

هنا الفرق مدى بين يافا وطشقند؟

(٣)

حكايات، وتندر، فالرحلة الشاقه تعلمك جبراً، ان تعرف كيف تضحك على بعض فصولها، وربما على فصولها الاشق وكيف كان تصرفك اتجاهها. رغم انه من المعروف باننا لسنا شعبا ضحوكاً بمعنى "نكتجي".

ولكن التجربة الطويلة المريرة والشاقة، تعلمنا، كيف نضحك وكيف ننحت النكتة من صعوبة المشوار والطريف معا. فتعلم يا صديقي كيف، تضحك على مشوارك الصعب ومنه. وأنت تغذ الخطى إلى الوطن - القضية.

(٤)

(المرحلة)

يتوالى الزمان وتظل القضية باس طفل من بلادي، يواصل الرحيل الى الوطن، ويواصل رسم صورة النصر الكبير، وتمر الأيام، وحزيران الوجع حولته الأمة الى نصر عبور في تشرين ١٩٧٣، ومن قبل ارتفعت هامة الجند وهم يواصلون الاشتباك في حرب الاستنزاف، وتتوالى الحرب مدحرجة القول بأن حرب تشرين آخر الحروب، إلى شظى متطاير من بندقية مقاتل فارس، في حرب آذار سنة ١٩٧٨، أو في صدى قذيفة ار.بي.جي، اطلقها واحد من اشبال الرشيديه وهو يلاحق دبابات الغزاه في اوائل الشهر السادس من حرب ١٩٨٢. يتوالى الزمان، ولا زال صراع الامة يتواصل، بأشكال وأشكال.

وتظل فلسطين قلب القضايا، وقلب الصراع، ويظل لابن بلادي المدى الرحب لحمل القضية والسير بها خطى للأمام.

هو الطريق من الوطن الى الوطن

ومن الحرية الى الحرية

وتظل صرخة الفدائي، عنوان مرحلة لا تزال حاضرة بيننا.

(٥)

(كلمات سريعة)

قالت الأغنية: اغمس ذراعكَ في دمي، وأكتب وصايا من فمي، وتقول نظرية الرماية: من العين الى الشعيره الى اسفل منتصف الهدف.

وتقول الاغنية: واللي ما بيطعن سمكي.. راح أدبه في الميّه.

وتقول المرحلة: لا صعوبه تبقى، اذا تقدمت كل السواعد نحو فعل الجهاد والنضال. ■